جامعة مولود معمري–تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسة

قسم الحقوق

# توحيد قواعد قانون التجارة الدولية في إطار المنظمات الدولية الحكومية

مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون

تخصص: قانون الأعمال

من إعداد الطلبين:

–عشوي حواس

–زايد محند

تحت إشراف الأستاذة:

د–ماديو ليلى

**لجنة المناقشة:**

د– أيت مولود فاتح، أستاذ محاضر "أ" جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....رئيسا

د – ماديو ليلى ، أستاذة محاضرة "أ"،جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....مشرفا ومقررا

د– أيت يوسف صبرينة، أستاذة محاضرة "ب" ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....ممتحنا

تاريخ المناقشة : 30/ 09/ 2023

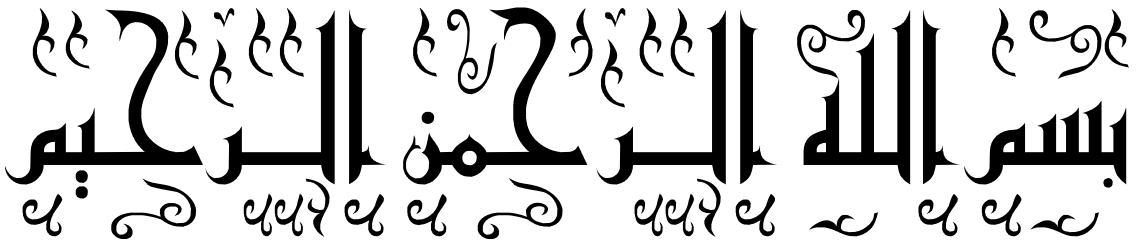
بسم الله الرحمن الرحيم

# إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أمي وأبي الذي لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما والذين كانا سر نجاحي أطال الله في عمرهما ,إلى من أرعتني حب الخير والتسامح والعفة إلى من سهرت وتعبت من أجل إسعادي أمي الغالية حفظها الله.

إلى من شجعني على طلب العلم وقدم لي كل الدعم أبي الغالي حفظه الله.

إلى أخوتي الياس ولوناس حفظهما الله والى كل العائلة الكبيرة.

**محند**

# إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من منحتني الحياة ومنبع العطف والحنان أمي الغالية، إلى من تعب من أجلي وكبرني أبي الغالي أطال الله بعمرهما ومنحهما الصحة.

إلى كل أفراد أسرتي خاصة أختي وأخواتي (نسيمة، شريف، ندير، حسين) يسر الله أمورهم وأعانهم على دروب الحياة ووفقهم.

إلى كل من دخر جهدا في مساعدتي خاصة بنات عمي (فريزة وكاميلية) وسايل لهنة وإلى كل الأصدقاء، ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي في الجامعة.

**حواس**

# شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى على كرمه وتوفيقه، نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذتنا الفاضلة "ماديو ليلى" حفظها الله ورعاها التي أمدتنا بوافر توجيهاتها منذ بداية هذا البحث حتى تمامه.

ونتقدم بالشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا.

كما لا ننسى أن نتقدم بجزيل الشكر لكل الأساتذة الذين قاموا بتدريسنا وتوجيهنا طيلة المشوار الدراسي وكذا طاقم كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

**حواس** **محند**

# قائمة المختصرات

## أولا: المختصرات باللغة الإنجليزية

- UNICITRAL: United Nations Commission On International trade law.

## ثانيا: المختصرات باللغة الفرنسية

- UNIDROIT: Institut International pour L’unification du droit privé.
- OHADA : Organisation pour l’harmonisation en Afrique du droit des affaires .
- ERSUMA : Ecole Régionale Supérieure de la Magistrature.
- CCJA : Cour Commune de Justice et d’arbitrage de l’ohada
- RJOI : Revue Juridique de l’Océan Indien
- $2^{éme}$ éd : Deuxiéme édition
- J.O : Journal officel

# مقدمة

## مقدمة

تتميز حركة التبادل التجاري الدولي بدخولها ضمن نظام من العلاقات التبادلية الدولية الذي يتصف بالشمولية، والذي يعرف بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي تقوم على دراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي بين مختلف الدول التي تتباين أنظمتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. وتتضمّن هذه العلاقات حركات تنقل الأشخاص من جهة وحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والاستثمارات من جهة أخرى، وتعرف هذه الأخيرة بالتجارة الدولية[1] .

تعتبر التجارة الدولية همزة وصل بين البلدان والركيزة الأساسية لأي اقتصاد، باعتبارها وسيلة لزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة، وبفضلها ينمو الاقتصاد الوطني . و أدى ازدياد عمليات التجارة الدولية ازديادا ملحوظا إلى ضرورة تنظيمها عن طريق وضع قواعد تضمن حرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، وتكفل تبادل السلع والخدمات بين الدول وفي الأقاليم الجمركية، وفي هذا السياق، بذلت جهود دولية منذ أربعينات القرن العشرين، انتهت إلى وضع الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية التي شكلت قاعدة انطلاق لإنشاء منظمة عالمية للتجارة في سنة 1995، وذلك بعد ثماني جولات من المفاوضات التجارية الدولية[2].

يعتبر قانون التجارة الدولية نظاما قانونيا جديدا غير مستقلا عن النظم القانونية الوطنية وعن نظام القانون الدولي العام، يؤدي إلى التخلي عن النظام القانوني الوطني الذي

1-شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 14.

2-عدنان بن صالح العمر، حسني صالح عمارين، الأصول القانونية للتجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 2017، ص 22.

لا يلائم علاقات التجارة الدولية، وهو يتضمّن مجموعة القواعد القانونية التي تسري على العلاقات التجارية المتصلة بالقانون الخاص والتي تجري بين دولتين أو أكثر[1] .

وتثير المعاملات التجارية الدولية، تطبيق قانونين مختلفين على الأقلّ، ممّا يؤدي إلى تنازع هذه القوانين لتحديد القانون واجب التطبيق، إلاّ أنّ تعددّ وتنوع القوانين الوطنية يشكّل عقبة حقيقية أمام حرية حركة السلع والخدمات والاستثمارات، الأمر الذي يستدعي توحيد هذه القوانين الوطنية من أجل تحقيق الأمن القانوني لهذه المعاملات[2].

ويتطلّب توحيد قواعد قانون التجارة الدولية جهودا ووسائل معتبرة، الأمر الذي جعل المنظمات الدولية الحكومية هي السبّاقة إلى عملية التوحيد، **فماهي هذه المنظمات الدولية الحكومية وماهي الأساليب التي سلكتها في سبيل تحقيق عملية التوحيد؟**

من أجل معالجة هذه الإشكالية، يجب تحديد المنظمات الدولية الحكومية التي بادرت بعملية توحيد قواعد قانون التجارة الدولية، وهي تنقسم إلى منظمات دولية عالمية تفرّعت أساسا عن منظمة الأمم المتحدة التي تمثّل هدفها الأساسي في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وتعزيز التجارة الدولية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة بين الدول، والتي نجد إلى جانبها منظمات أخرى حكومية إقليمية تنشط على المستوى القاري من أجل تحقيق عملية التوحيد على المستوى إلاقليمي**(الفصل الأوّل)**.

من جهة أخرى، يجب تحديد الأساليب المختلفة المتبعة من طرف هذه المنظمات الحكومية في سبيل تحقيق عملية التوحيد، وبهذا الصدد نميّز بين الأساليب العامة للتوحيد

---

1-أحمد السعيد الزرقد، أصول قانون التجارة الدولية (البيع الدولي للبضائع)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2006، ص 13.

2HUON Pheaneath, Droit uniforme en droit du commerce international, Mémoire de Master en Droit des activités de l'entreprise, Université Lumière Lyon 2, 2005 https://www.memoireonline.com/01/08/866/droit-uniforme-droit-commerceinternational.html, p 1.

وهي الأساليب المعتادة والمعروفة والمنتشرة والتي تشكل الأصل في عملية التوحيد، والتي نجد إلى جانبها بعضا الاساليب الخاصة غير المعتادة التي انتهجتها بعض المنظمات الحكومية حديثة النشأة **(الفصل الثاني)**.

# الفصل الأول

# المنظمات الدولية الحكومية الفاعلة في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية

يعتبر قانون التجارة الدولية من أبرز القوانين الدولية التي ولدت في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة إقامة نظام جديد للتجارة على المستوى الدولي[1]، وقد اتّسع اهتمام المجتمع الدولي بهذا القانون خاصّة وأنّه أصبح يؤثر على جميع مجالات الحياة نتيجة التطورات التي تحدث دوليا في مختلف المجالات، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ورغبة من المجتمع الدولي في خلق مناخ اقتصادي دولي يسمح بحرية التبادل التجاري، وفتح المجال لتنظيم العلاقات الاقتصادية بما يساهم في حفظ السلم والأمن الدوليين، ظهرت العديد من المحاولات التي تهدف إلى توحيد قواعد القانون التجاري الدولي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين مختلف الدول من خلال إنشاء بعض الهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية لاتّخاذ خطوات واسعة نحو تحقيق هذا الهدف[2]. وتتمثّل الهيئات الحكومية التي اهتمّت بتوحيد قواعد قانون التجارة الدولية في المنظمات الدولية الحكومية التي تنشئها الدول باتفاقيات دولية فيما بينها والتي تقتصر العضوية فيها على الدول والحكومات، وهي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية وتخضع في سلوكها للقانون الدولي[3].

وتتفرّع المنظمات الدولية الحكومية إلى منظمات دولية ذات بعد عالمي يمتد اختصاصها إلى كل دول العالم وهي تعرف بالمنظمات الحكومية العالمية، وقد تفرّعت هذه الأخيرة عن منظمة الأمم المتحدة وهي مرتبطة بها **(المبحث الأوّل)**، ومنظمات تنشط على المستوى القاري الإقليمي حيث أنّ اهتمامها بتوحيد قواعد قانون التجارة الدولية لا يتعدّى المستوى الإقليمي الذي تنشط فيه، ممّا يجعلها تعرف بالمنظمات الحكومية الإقليمية **(المبحث الثاني)**.

---

1-عمر سعد الله، قانون التجارة الدولية (النظرية المعاصرة)، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 21.

2-محمود فياض، المعاصر في قوانين التجارة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2012, ص 57.

3-عدنان بن صالح العمر، حسني صالح عمارين، الأصول القانونية للتجارة الدولية، ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 2017، ص 34).

## المبحث الأول

## المنظمات الدولية الحكومية العالمية

إنّ توحيد قواعد قانون التجارة الدولية ليس بالأمر السهل، فهو يتطلّب جهودا و وسائل معتبرة الأمر الذي جعل المنظمات الدولية الحكومية تولي الأهميّة الكاملة لهذا المجال من القانون. وتمثّلت أولى المنظمات الدولية الحكومية التي بادرت بعملية التوحيد في المنظمات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وهي التي تضمّ ضمن عضويتها الدول والحكومات العضوية في منظمة الأمم المتحدة، لذلك فهي منظمات حكومية عالمية ,وتعتبر لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي من أهمّ المنظمات التي تمّ إنشاؤها لتنظيم مختلف مجالات التجارة الدولية عن طريق التنسيق والتوحيد التدريجيين لقانون التجارة الدولية**(المطلب الأوّل)**، التي نجد إلى جانبها المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص الذي يعمل على دراسة الوسائل والطرق الكفيلة بتنسيق القانون الخاص بصفة عامة والقانون التجاري بصفة خاصة **(المطلب الثاني)** .

### المطلب الأول

## لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

تعتبر لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بمثابة السلطة التشريعية في مجال التجارة الدولية بفضل المساهمات القانونية التي تسعى إلى تحقيقها في وضع القواعد والأحكام الخاصة بالمعاملات التجارية الدولية[1]**(الفرع الأول)**، وقد تمّ إنشاؤها في إطار

1-موكة عبد الكريم،محاضرات في قانون التجارة الدولية، ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر، كلية الحقوق، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل 2015-2016، ص 38.

الجمعية العامة للأمم المتحدة (**الفرع الثاني**)، ويتمثل الهدف الأساسي لإنشاء هذه اللجنة في التقليص من التفاوت القوانين الوطنية المنظمة للتجارة الدولية والتقليل من العوائق التي تحول دون تدفقها (**الفرع الثالث**).

## الفرع الأول

## تعريف لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

يقصد باللجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (UNCITRAL) ، تلك اللجنة المكلفة بتوحيد قواعد التجارة الدولية على أساس تعريف الأمم المتحدة في نصوصها[1]، وللجنة أمانة خاصة وهي شعبة القانون التجاري الدولي التابعة لمكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، تتصدى اللجنة للقوانين المطبقة على الأطراف الخاصة في معاملاتها الدولية، ولا تتصدى للمسائل بين الدول[2]، حيث أعلنت الجمعية العامة للجنة تفويضا عاما لتعزيز الموائمة والتوحيد التدريجيين لقانون التجارة الدولية، ومنذ إنشائها أصبحت اللجنة هي الهيئة القانونية الأساسية لنظام الأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي.

تم التعبير عن ذلك في تقرير عمل اللجنة في دورتها الثلاثين52 /175، حيث تقرر إنشاء لجنة القانون التجاري الدولي التابعة للأمم المتحدة وتهدف إلى تعزيز التنسيق والتوحيد التدريجيين للقانون التجاري الدولي، وتعرف لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارة الدولية هي

1-حاج عيسى بثينة، أهمية وسبل توحيد قواعد قانون التجارة الدولية، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019-2020، ص 69.

2 -حبيبة قدة، "الجهود الدولية الرامية لتوحيد قانون التجارة الدولية"،دفاتر السياسة والقانون، العدد 18، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2018، ص ص 347-348.

هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. تجتمع الاونيسترال مرة واحدة في السنة، عادة ما تكون في الصيف في "نيويورك" وفي "فيينا" على التوالي[1].

يتم اختيار أعضاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويمثلون دول لها تقاليد قانونية ومستويات مختلفة من النمو الاقتصادي، وكانت تتألف من 29 دولة عند تأسيسها عام 1966، ثم وسعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1973 إلى 36 دولة وفي عام 2002 إلى 60 دولة[2].

وجاء هذا التوسيع زيادة مشاركة ومساهمة الدول الأخرى بخلاف دول الأعضاء في ذلك الوقت، وبالنظر إلى تلك العضوية وقد تم تنظيمه بحيث يضمن تمثيل مختلف المناطق الجغرافية المتنوعة وأهم النظم الاقتصادية والقانونية في العالم، يتم توزيع الدول في هذه اللجنة يتم من خلال المجموعات الإقليمية الخمس للأمم المتحدة حسب النحو التالي:

- ✓ 14 دولة من إفريقيا
- ✓ 14 دولة من آسيا
- ✓ 8 دول من أوروبا الشرقية
- ✓ 10 دول من أمريكا اللاتينية والكاريبي
- ✓ 14 دولة من دول أوروبا الغربية والدول الأخرى

1-حاج عيسى بثينة، المرجع السابق، ص ص، 69-70.

2-دليل الاونيسترال، حقائق أساسية عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الأمم المتحدة، فيينا 2013، ص 2 https://uncitral.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/12-57489-guide-to-uncitral-a.pdf

تنتخب الجمعية العامة الأعضاء لمدة 6 سنوات، وتنتهي مدة نصف الأعضاء كل 3 سنوات وتطبيقا لقاعدة عامة، تجرى الانتخابات قبل نهاية العام السابق للسنة التي تنتهي فيها مدة العضوية[1].

ونستطيع ذكر الدول العربية الأعضاء في اللجنة مع تاريخ انضمامها وتاريخ انتهاء عضويتها[2] فيما يلي:

- ✓ الإمارات العربية المتحدة 1968-1977
- ✓ البحرين 2007-2013
- ✓ الأردن 2004-2008-2010-2016
- ✓ تونس 1988-1974-2004-2007
- ✓ الجزائر 1983-1989-1995-2001-2004-2016
- ✓ السودان 1993-2004
- ✓ العراق 1986-1992
- ✓ قطر 2004-2010
- ✓ لبنان 2004-2010
- ✓ ليبيا 1986-1992
- ✓ مصر 1974-2001-2007-2013
- ✓ المغرب 1989-2013
- ✓ المملكة العربية السعودية 1992-1998[3]

1-دليل الاونيسترال، المرجع نفسه ، ص 2-3.

2- دليل الاونيسترال، المرجع نفسه ، ص 39.

3-درقة سعاد، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2013-2014.ص ص 13-14

## الفرع الثاني

## نشأة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

يعود أصل فكرة إنشاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي إلى سبتمبر عام 1964في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث كان لحكومة المجر الأسبقية في الإشارة إلى هذا الموضوع عن طريق ممثل المجر في الأمم المتحدة، عند طالب ممثل الدائم للمجر في الأمم المتحدة الجمعية العامة بإدراج ضمن جدول الأعمال ما يكفل تطوير قواعد القانون الدولي الخاص في مجال التجارة الدولية.[1]

في عام 1965 قررت الأمم المتحدة إنشاء لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية، دعت البروفيسور "شميتوف"، ولم يكن مستغربا أنها دعته لطلب مساعدته في إعداد تقرير في مجال توحيد قانون التجارة الدولية، و قدم الأستاذ التقرير بناء على دراسة معمقة أعدها عرض تقرير عن تطور قانون التجارة الدولية في إشارة إلى النجاح المحدود للمحاولات المبكرة لتوحيد هذا القانون ،أكد التقرير عدم وجود احدى الجهات المهتمة بتوحيد هذا القانون بقبول دولي و تمثل مصالح جميع الدول أنظمتها السياسية و الاقتصادية، سواء كانت من الدول المتقدمة أو البلدان النامية مما يبرر ضرورة وجود هيئة تدعو إلى التوحيد و تحظى بقبول دولي، انتهى الاقتراح بتشكيل لجنة جديدة تسمى لجنة قانون التجارة الدولية للأمم المتحدة و تشكلت هذه اللجنة بقرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية و العشرون في 17 ديسمبر 1966 لغرض تنسيق و توحيد قانون التجارة الدولية بعد

1-مباركي توفيق ميلود، مساهمة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في إعداد قواعد قانون التجارة الدولية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون الأعمال المقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن أحمد، وهران 2، 2019، ص ص، 20-21.

أن ناقشت الجمعية العمومية التقرير الذي أعدته الأمانة العامة بمساعدة أحد أكبر أساتذة القانون التجارة الدولية و هو الفقيه الإنجليزي "schmittof"[1].

تعتبر إحدى لجان الأمم المتحدة ومقرها فبينا وتم إنشاؤها بقرار من الجمعية العامة2205 (د. 21) المؤرخ في 17 ديسمبر1966يلعب دورا مهما في تطوير هذا الإطار عملا بالولاية المسندة إليها في تعزيز وموائمة القانون التجارة الدولية وتحديثه التدريجي[2] عندما تم تشكيل اللجنة سلمت الجمعية العامة أن التباين في القوانين الوطنية التي تنظم التجارة الدولية تضع عوائق أمام تدفق التجارة، واعتبرت أن اللجنة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها الأمم المتحدة القيام بدور أنشط في تقليل هذه العوائق وإزالتها. وأصبحت اللجنة منذ إنشائها الهيئة القانونية الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي[3].

يظهر من خلال تفويض للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي من خلال الفقرة 09 من القرار الجمعية العامة 2205 (د.21) على أنه: "تراعي اللجنة، لزاما، مصالح جميع الشعوب، خاصة شعوب البلدان المتنامية، في إنماء التجارة الدولية إنماء كبير".

تجدر الإشارة هنا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها الجهاز التداولي التمثيلي الرئيسي للأمم المتحدة عن طريق رسم السياسات ووضع المعايير والتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه خاصة من جلال إنشاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي التي تعمل على تنسيق كاف بينها و بين الهيئات الأخرى في ميدان القانون التجاري الدولي و الابتعاد عن الازدواجية غير المرغوب فيها في الجهود المبذولة التي لا تتفق وهدف

1-حاج عيسى بثينة، المرجع السابق ص 68.

2-دليل الاونيسترال، المرجع السابق ص 1.

3-درقة سعاد، المرجع السابق، ص ص 10-11.

توحيد قانون التجارة الدولية و تنسيقه، ومن هنا، يجب إبراز الحاجة للقواعد الموضوعية للجنة وتنسيق وتوحيد التدريجي قواعد قانون التجارة الدولية[1].

## الفرع الثالث

## أهداف لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية

يتمثل الهدف من إنشاء لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية حسب ما جاء في بيانها الافتتاحي هو تقليص من التفاوت في القوانين الوطنية التي تنظم التجارة الدولية والتقليل من العوائق التي تحول دون تدفق التجارة، واعتبرت أن اللجنة هي الوسيلة التي من خلالها يمكن للأمم المتحدة أن تلعب دورا فعالا في تقليل وإزالة هذه العوائق، كما تعمل اللجنة على تنسيق وتوحيد قانون التجارة الدولية من خلال إزالة العراقيل التي تعترض التجارة الدولية مثل عدم وجود قانون منظم أو وجود قوانين لا تتناسب مع الممارسات التجارية[2].

– تعمل لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية على وضع قواعد قانون التجارة الدولية وتشجيع الدول على تبني القوانين النموذجية والاتفاقيات الدولية .

– استخلاص التوجهات الحديثة في مجال قانون التجارة الدولية عن طريق جمع المعلومات عن التشريعات الوطنية .

– تنسيق التعاون مع الهيئات المتخصصة والأمم المتحدة في مجال التجارة الدولية مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في إطار الروابط فيما بينها.

– إعداد مشاريع قوانين نموذجية واتفاقيات دولية وتشجيع نشر واستعمال الأعراف والعادات التجارية الدولية، حيث أصدرت لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية توصية

1–مباركي توفيق ميلود، مرجع سابق، ص.ص 22–23.

2–عساني طه، عبد الله فوزية، الأحكام التي أقرتها قوانين الاونيسترال النموذجية لتنظيم المعاملات الإلكترونية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10 العدد 1، جامعة خنشلة، 2023، ص 210

في 6 جويلية 1984 والتي تصرح فيها أن القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية تمثل مساهمة فعالة في تسهيل المبادلات التجارية الدولية والتي توصي باستخدامها، وفي نفس السياق فيما يخص المصطلحات التجارية الدولية في إطار دورة اليونيسترال الخامسة والعشرين لسنة 1992.

– تشجيع التعاون فيما بين لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارة الدولية والمنظمات الأخرى التي تعمل على توحيد قانون التجارة من أجل زيادة إقبال الدول للانضمام للاتفاقيات التي تنظم التجارة الدولية[1].

من أجل تحقيق الأهداف المشار اليها؛ تعتمد لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية على أعضاء منتخبة في اللجنة،إذ تقوم هذه الأخيرة بصياغة نصوص اللجنة بمشاركة دول أخرى يشار اليها أنها دول مراقبة لأنها ليست أعضاء في اللجنة، كذلك المنظمات الدولية المتخصصة سواء كانت حكومية أو غير حكومية فهي مدعوة لحضور دورات اللجنة كما تعتمد على فرقها العاملة[2] حيث يعقد كل فريق عمل تابع للجنة دورة أو دورتين في السنة ما بين نيويورك و فيينا بالتعاقب[3].

1–مباركي توفيق ميلود، وضع قواعد التجارة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال المقارن، القطب الجامعي الجديد بوهران بلقايد، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2009–2010 ص 84–85.

2– مباركي توفيق ميلود، مساهمة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في إعداد قواعد قانون التجارة الدولية، المرجع السابق، ص 24.

3–مباركي توفيق ميلود، وضع قواعد التجارة الدولية، المرجع السابق، ص 85.

## المطلب الثاني

## المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص

طور المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص منذ إنشائه ما يقرب من سبعين دراسة ومشروعا، نتج معظم هذا العمل عن صكوك دولية وقوانين نموذجية دولية ومبادئ وأدلة تعاقدية بما في ذلك الاتفاقيات الدولية، وقد تم تبني الاتفاقيات في المؤتمرات الديبلوماسية التي تعقدها الدول الأعضاء في المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص،ويعتبر عمل المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص أيضا مصدرا للعديد من الصكوك الدولية التي تم اعتمادها تحت رعاية منظمات أخرى، العديد منها ساري المفعول بالفعل[1].

ويعتبر المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص منظمة حكومية مستقلة معنية بتوحيد قضايا القانون الخاص في جميع أنحاء العالم بهدف تحقيق قانون خاص موحد **(الفرع الأول)** يعود تاريخ نشأته إلى عهد عصبة الأمم **(الفرع الثاني)** هدفه الأساسي هو دراسة الطرق الملائمة لتنسيق القانون الخاص بين الدول أو مجموعات الدول وإعداد القواعد الموحدة بصفة تدريجية في مجال القانون الخاص **(الفرع الثالث)**.

### الفرع الأول

### تعريف المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص

إن المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص هو منظمة حكومية مستقلة[2]،ويختصر اسم المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بروما عادة ب "معهد روما" ويعرف باسم "unidroit"

1-حاج عيسى بثينة، المرجع السابق ص 78.

2- أحمد مهدي السيد شاهين، ماهية مبادئ معهد روما المتعلقة بعقود التجارة الدولية "المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص"، خلية مخصصة في الدراسات والبحوث القانونية 2022، ص1022.

https://jlaw.journals.ekb.eg/aeticle-221257-6d3321aa8bf8dc20fè42140ff77ca5d9.pdf

أنشئ في عام 1926 بمقتضى اتفاقية متعددة الأطراف عقدت في ظل عصبة الأمم ليقوم كمنظمة تابعة لها[1]. وهو هيئة مساعدة لعصبة الأمم في نطاق أعمالها جعل مقره مدينة روما أعيد تأسيسه في 15 مارس 1940، عقب انسحاب إيطاليا من عصبة الأمم عن طريق وضع النظام الأساسي والذي تم تعديله أيضا ودخل حيز التنفيذ بتاريخ 26 مارس 1993 على قاعدة اتفاقية متعددة الأطراف وأصبح منظمة دولية حكومية مستقلة[2]، ويضم المعهد حاليا عضوية ثلاثة وستون دولة من القارات الخمس وتمثل مجموعة متنوعة من النظم القانونية والاقتصادية والسياسية المختلفة كذلك الخلفيات الثقافية المختلفة[3].

يتم تمويل المعهد من المساهمات السنوية للدول الأعضاء التي تحدده الجمعية العامة كما يمكنها تلاقي مساهمات من خارج الميزانية لتمويل مشروعات و أنشطة محددة، يعتبر المعهد الدولي للتوحيد القانون الخاص منظمة حكومية دولية معنية بتوحيد قضايا القانون الخاص في جميع أنحاء العالم بهدف تحقيق قانون خاص موحد يقبله جميع أعضاء المجتمع الدولي من خلال دراسة وسائل التحقيق، التوافق و التنسيق بين القوانين الخاصة للدول, ويعد المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص أحد المنظمات الدولية المهمة التي اهتمت بشكل كبير بوضع قواعد موضوعية موحدة دوليا لتخضع لها مباشرة معاملات التجارة الدولية كما يعتبر المعهد من أبرز الممارسين في مجال توحيد قواعد التجارة الدولية[4]، و حاليا هذا المعهد تابع للعديد من الدول و يسعى جاهدا في إعداد مشروعات قوانين موحدة تعني بتوحيد عقود التجارة الدولية و منذ عام 1959 بدأ هذا المعهد في التعاون مع منظمة الأمم المتحدة

1-عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 119.

2-مباركي توفيق ميلود،مساهمة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في إعداد قواعد التجارة الدولية، المرجع السابق، ص 94.

3- أحمد مهدي السيد شاهين، المرجع السابق، ص1023.

4-حاج عيسى بثينة المرجع نفسه، ص 80.

من خلال إعداد دراسات و مقترحات لقواعد توحيد عقود التجارة الدولية و بشكل عام تهدف هذه المؤسسة في الأساس إلى دراسة احتياجات تطوير و توحيد القواعد التي تنظم لعقود التجارة الدولية على المستوى الدولي[1].

## الفرع الثاني

## نشأة المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص

ظهرت فكرة إنشاء معهد دولي لتوحيد القانون الخاص لأول مرة خلال الدورة الخامسة لعصبة الأمم المتحدة 30 سبتمبر 1924 عندما أحالت الجمعية العامة للعصبة قرار إنشاء معهد دولي ويمنحها الصلاحيات والمهام التي يحددها مجلس العصبة على القرار في 3 أكتوبر 1924 وتم قبول اقتراح الحكومة الإيطالية عندما عرضت أن تكون مدينة روما الإيطالية مقر المعهد وتقبل بمنحه اعتمادا ماليا سنويا لمساعدته على تحقيق غرضه. وفي 31 مارس 1926 أكدت الحكومة الإيطالية تعهدها بإنشاء المعهد والمحافظة عليه بغرض توحيد وتنسيق قواعد القانون الخاص لمختلف الدول والأمم بهدف تعزيز التبني التدريجي لنظام موحد للقانون الخاص من قبل مختلف دول العالم[2] فيظل هذا التعهد بالانضمام ساريا لمدة ست سنوات قابلة للتجديد لفترات لاحقة مماثلة مدتها ست سنوات، ما لم يتم الانسحاب وفقا بإخطار كتابي قبل عام واحد على الأقل من انتهاء تلك الفترة الأصلية[3].

---

1-د. محمود فياض، المرجع السابق، ص.ص 87-88.

2-التامر يوسف، "دور معهد "يونيدروا" في خلق وتوحيد قواعد القانون التجاري الدولي"، مجلة القانون والأعمال الدولية، جامعة الحسن الاول، المغرب ، 2018، ص 9.

https://www.droitetenterprise.com/?p=13019

3- وفق ما جاء في المادة 20 من النظام الأساسي للمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص

https://www.unidroit.org/arabic/presentation/statute-arabic.pdf

وقد أنشئ هذا المعهد في روما و كان في البداية بين الدول التي قبلت أن تكون أعضاء فيه بناء على اتفاقية متعددة الأطراف عقدت في إطار عصبة الأمم في 20 أبريل 1926، و بموجبها أصبح هذا المعهد منظمة تابعة لعصبة الأمم المتحدة ثم افتتاحه رسميا في 30 ماي 1928، كما تعهدت الحكومة الإيطالية بتزويد المعهد بمكتبة تضم حوالي 200000 مجلد[1]، وبعد أن أعلنت الحكومة الإيطالية رغبتها في الانسحاب من عضويتها في عصبة الأمم عام 1937 استمر المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص كمنظمة مستقلة خاصة بعد أن أدرك مجلس إدارتها الفائدة الكبيرة لاستمرارية الأعمال التي تأسست من أجلها و تمت ترجمة هذا بالفعل في عام 1939 عندما أعد مجلس إدارته مشروع قانون جديد تمت الموافقة عليه خلال اجتماع عقد فلورنسا ماي 1939 تلبية لاقتراح الحكومة الإيطالية بإعادة تنظيم المعهد ليأخذ شكل منظمة دولية بنظام أساسي جديد وافقت عليه الدول الأعضاء.

وفي 15 مارس 1940 أصبحت واحدة من المنظمات الحكومية العالمية المستقلة، ثم تم تعديل نظامها مرة أخرى عام 1963 وهي الآن مؤسسة دولية تابعة للاتحاد يضم الحكومات المشاركة، وتجدر الإشارة إلى أن الغرض من إنشاء معهد الدولي لتوحيد القانون الخاص لم يتغير حتى لو خضع المعهد كمؤسسة لعدة تعديلات سواء من حيث الأساليب والوسائل المعتمدة لتحقيق غرضه، بعبارة أخرى فأن المادة الأولى من النظام الأساسي لسنة 1940 والتي ظلت قوية ودون تعديل طوال سنوات المعهد. وقد نصت على أنه يستهدف المعهد الدولي لتوحيد القانون المقارنة دراسة وسائل تحقيق التوافق والتنسيق فيها بين القانون الخاص للدول وتجمعات الدول، وإعداد تدريجي لتتبنى مختلف الدول قواعد موحدة للقانون الخاص[2].

1- جاسم محمد زكريا، الوجيز في العقود الدولية، الطبعة الأولى ، جامعة الشام الخاصة، دمشق، 2021 ،.ص 166.

2-التامر يوسف، المرجع السابق، ص10.

## الفرع الثالث

## أهداف المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص

في البداية، يجب الإشارة إلى محتوى المادة الأولى من النظام الأساسي للمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص والتي تنص على ما يلي: " إن الغرض من المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص هو دراسة طرق ملائمة وتنسيق القانون الخاص بين الدول أو مجموعات الدول والإعداد تدريجيا لاعتماد مختلف الدول قواعد موحدة للقانون الخاص وابتغاء التوصل إلى ما تقدم يضطلع المعهد بالآتي:

- ✓ إعداد مسودات القوانين والاتفاقيات بغرض إقامة نظام قانوني داخلي موحد،
- ✓ إعداد مسودات لاتفاقيات بهدف تيسير العلاقات الدولية في مجال القانون الخاص،
- ✓ عمل دراسات في القانون الخاص المقارن،
- ✓ الاهتمام بمشروعات قائمة أي من هذه المجالات تتولاها مؤسسات أخرى بما يمكن من إقامة علاقة معها كلما كان ذلك ضروريا،
- ✓ تنظيم مؤتمرات ونشر أعمال يراها المعهد جديرة بالانتشار على نطاق واسع[1].

من الواضح إذن أن الهدف الرئيسي للمعهد هو دراسة كيفية إيجاد طرق ووسائل لتوحيد القانون الخاص بين الدول المختلفة وهو هدف لا حاجة له للتغيير والتوضيح لأنه مشتق أساسا من الأمم المستخدم للدلالة عليه وهو الهدف الأسمى أولا وأخيرا. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فأن التحفيز مطلوب للتنفيذ التدريجي لمشروعات الاتفاقيات في مجال القواعد المادية أو في مجال قواعد تنازع القوانين والتنسيق بين الهيئات والمنظمات الدولية

1-جاسم محمد زكريا المرجع السابق، ص 166.

المختلفة المعنية بتوحيد القانون الخاص على المستوى الدولي وعقد لقاءات معها لتبادل الخبرات والآراء وتنسيق مناهج العمل فيما بينها[1].

كملاحظة أولى يمكن القول أنّ الهدف الأول للمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص هو العمل من أجل الدول كهدف وحيد وأسمى، وهو ما نص عليه بكل وضوح في النظام الأساسي للمعهد،ويفيد هذا المعنى أن العهد الدولي لتوحيد القانون الخاص لا يضع ضمن أولوياته العمل من أجل مصلحة مواطني الدول. وفي الحقيقة لا يمكن التصريح بسهولة بهذا القول في ظل وجود مبادئ المعهد الدولي للقانون الخاص المتعلقة بالعقود التجارية الدولية ولكن الذي ينبغي أن يكون واضحا أن هذه المبادئ ليست مشروع معاهدة أو اتفاقية على أن الديباجة، هذه المبادئ لم تترك مجالا للغموض. فقد تم التنفيذ تصميمها على أن يؤخذ كنموذج تشريعي للدول التي ترغب في سن التشريعات بشأن العقود الدولية، وبالفعل قضية إعداد قوانين نموذجية لتسهيل العمل المشروعين الوطنيين يعتبر ضمن وظائف المعهد الدولي للقانون الخاص. فهل يمكن الشك في وجود حاجة حقيقية في هذا المجال؟ ومن الواضح أن القانون النموذجي لكي يكون فعالا ويجب أن يستجيب وضعه لضرورة قائمة وأن تنقضي فترة زمنية على موافقته من قبل التشريعات المحلية للبلدان كمثال على القانون النموذجي للتحكيم الدولي الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولية، في ظرف منصته أهمية كبيرة إذ لم تكن التشريعات الوطنية تتوفر على التقنين هذه الطريقة البديلة لتسوية المنازعات. وبالإشارة إلى مبادئ المعهد الدولي للقانون الخاص فأن حاجة المشروعين الوطنيين في وضع قانون خاص بالتجارة الدولية ستنعدم ما لم توفر لهم تلك المبادئ درجة من الأمن القانوني أكثر ممن لديهم[2].

1-التامر يوسف، مرجع سابق، ص ص 16-17.

2-جاسم محمد زكريا، المرجع السابق،ص 169.

## المبحث الثاني

## منظمة موائمة قانون الأعمال بإفريقيا كمنظمة دولية حكومية إقليمية

جاء إنشاء منظمة موائمة قانون الأعمال في إفريقيا (OHADA) لتمكين جزء من إفريقيا من الإدماج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي وتسهيل المبادلات بين الدول الأطراف لجذب المستثمرين الأجانب ودعم الأمن القانوني، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يؤدي هذا الاندماج الاقتصادي للدول الإفريقية بشكل حتمي إلى تكريس حرية تنقل الأشخاص، السلع والخدمات ورأس المال،وبالتالي توسيع المنطقة الاقتصادية والتجارية[1]. هكذا أصبحت منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا عاملا للتنمية الاقتصادية وأداة للتكامل الإقليمي لجميع الدول الأعضاء، حسب المبادرين بمعاهدة منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا، فالتكامل الاقتصادي هو شرط لا غنى عنه لتنمية المنطقة، لا يمكن أن تنجح فقط من خلال تقيد تنسيق قانون الأعمال التجارية،وبالتالي يجب أن يسبق التكامل القانوني أو دعم التكامل الاقتصادي[2].

وقد بدأت عملية تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا منذ سنة 1991 حيث تمّ إعداد مشروع معاهدة تضمّن تحديد مجالات قانون الأعمال التي يتمّ تنسيقها والإجراءات المتبعة في إعداد القوانين المشتركة[3]. وتمثّل الهدف الأساسي للمنظمة في تنسيق قانون الأعمال في

1-HADDOUM Kamel،«Une approche régionale de l'harmonisation du droit des affaires: l'exemple de l'OHADA»,faculté de droit de Boudouaou، Université de Boumerdes، p 173.

2- ISSA-SAYEGH Joseph, LOHOUES-OBLE Jacqueline، OHADA-Harmonisation du droit des affaires ,Edition BRYLANT، Bruxelles، Année 2002, p 91.

3CABRILLAC Rémy, « L'OHADA : présentation générale », RJOI, N° 11, 2010, p 9.

الدول الأعضاء **(المطلب الأوّل)**، وهي تتضمّن هياكل متعدّدة تسمح لها بالقيام بإعداد قواعد موحدة وتسهر على حسن تطبيقها **(المطلب الثاني)**.

## المطلب الأول

## نشأة منظمة تنسيق قانون الأعمال بإفريقيا وأهدافها

تسعى منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا إلى تحقيق هدف أساسي من خلال "التوحيد التدريجي للتشريعات" للدول الأعضاء من أجل ترشيد هذا الجهد، فضل الموقعون على معاهدة منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا ترك مكان مهمّ للتنقية القانونية للقوانين الموحدة من خلال تهيئة الظروف لهيكلة مصادر أخرى للقانون[1].وبناء على ما سبق سوف نتحدث عن نشأة منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا كمنظمة دولية حكومية إقليمية **(الفرع الأول)** وأهدافها **(الفرع الثاني)**.

### الفرع الأول

### نشأة منظمة تنسيق قانون الأعمال بإفريقيا

لم تنشأ منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا من مبادرة واحدة من رؤساء الدول الإفريقية في المنطقة، بل جاءت هذه الفكرة كمطلب من الفاعلين الاقتصاديين الأفارقة الذين يطالبون بتحسين البيئة القانونية للشركات، وبالنظر إلى التباطؤ في الاستثمار بعد الركود الاقتصادي وانعدام الأمن القانوني والقضائي الذي ساد هذه المنطقة منذ الثمانينات، كان لإعادة ثقة المستثمرين الوطنيين والأجانب من أجل تعزيز تنمية زيادة الأعمال وجذب

1-SAWADOGO Filiga Michel, «Les Actes Uniformes de l'OHADA: aspects techniques généraux»، Revue burkinabé de droit، n° 39-40، n° spécial، p. 37
https://www.ohada.com/documentation/doctorine/ohadata/D-05-40.html

الاستثمار الخارجي[1]. وبحسب الأستاذ"Joseph ISSA– SAYEGH "، إذ كنا نفكر عن طريق القياس مع التكامل الاقتصادي، والذي يتكون من توحيد السياسات قصيرة المدى القطاعية والهيكلية تحت رعاية السلطة فوق الوطنية، تشجعنا على القول إن التكامل القانوني يجب أن يتجه نحو توحيد السياسات التشريعية في المسائل القانونية المتعلقة بالتكامل الاقتصادي لا يزال وفقا لنفس المؤلف " الاندماج القانوني أكثر اكتمالا يتم تعريفه بشكل صارم على أنه نقل مهارات دولتين أو أكثر لمنظمة دولية تتمتع بسلطة صنع القرار فوق الوطنية أو فوق الدولة والاختصاصات لتنفيذ وحدة قانونية واحدة ومتماسكة تناسب التشريعات الوطنية أو تؤسس لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للأعضاء المعنية.

منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا، هي منظمة أنشأت في17أكتوبر1993 في "بورت لويس"،"موريسيوس"، تجمع العديد من البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية التي ترغب في تحديث قانون أعمالها. تذكر معاهدة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا في ديباجتها بأنّ التكامل الاقتصادي لهذه الدول يتطلب إنشاء قانون أعمال منسق وبسيط وحديث ومكيف، من أجل تسهيل نشاط الشركات، كما شدد على أنه من الضروري تطبيق هذا القانون بجد في ظل شروط خاصة بضمان اليقين القانوني للأنشطة الاقتصادية من أجل تعزيز تنمية هذه الأنشطة والاستثمار، فلذلك يجب تعزيز التحكيم كأداة لتسوية المنازعات التعاقدية. وتم تكليف تنفيذ هذه الأهداف بالهياكل المعروضة خلال هذا التبني. ويبلغ عدد الدول الأعضاء في هذه المنظمة حاليا 17 دولة هي: "بنين"، "بوركينافاسو"، "الكاميرون"، "جمهورية إفريقيا الوسطى"، "جزر القمر"، "الكونغو"، "كوديفوار"، "الغابون"، "غينيا"، "غينيا بيساو"، "غينيا الاستوائية"، "مالي"، "النيجر"، "السنغال"، "تشاد"، "توغو"، "جمهورية الكونغو الديمقراطية"، هذا ومن المحتمل أن يتطور الرقم وتبقى العضوية مفتوحة للدول الأعضاء أم لا في منظمة

1- MOULOUL Alhousseini, comprendre l'organisation pour l'harmonisation en Afrique du droit des affaires (OHADA), UNIDA, Paris, 2éme éd ، 2008. ، p 8

الوحدة الإفريقية. يتفق الدول الأعضاء على تطوير إطار العمل، والدعم القانوني والمؤسسي هو شرط أساسي لنجاح مؤسسة التكامل الاقتصادي[1]، بمعنى آخر أنّ القضاء الاقتصادي لا يمكن أن يكون فعالا بشكل كامل،إذا لم يتم ّتأطيره في مساحة قانونية متماسكة[2].

## الفرع الثاني

## أهداف منظمة موائمة قانون الأعمال في إفريقيا

تنص ديباجة معاهدة منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا و كذلك

المادتين1و2منها، بشكل عام، موضوعها ومجالها وفقا للمادة 1، الغرض من هذه المعاهدة هو تنسيق قانون الأعمال من خلال:

- ✓ تطوير واعتماد قواعد مشتركة بسيطة وحديثة ومتكيفة مع حالة اقتصادها،
- ✓ تنفيذ الإجراءات القانونية المناسبة،
- ✓ تشجيع اللجوء إلى التحكيم لتسوية المنازعات التعاقدية.

تسرد المادة 2، من جانبها المسائل التي تدخل في نطاق المعاهدة، منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا جزء من رؤية أكثر عالمية للتكامل الإفريقي من خلال اتحاد اقتصادي وأسواق مشتركة كبيرة[3].

1 –HERVIS MIKPON Houe, l'ordre juridique communautaire « OHADA » est les Enjeux D'intégration Du droit des affaires,Thèse de doctorat en droit privé, Université De Perpignan via Domitia,file:///C:/Users/MICROMEDIA/Downloads/THESE_MIKPONHOUE_2016.pdf. pp. 22-23

2–TIGER Philippe, Le droit des affaires en Afrique، que sais–je, Paris, 1999, p .13

3 –MBAYE Kéba,«L'historique et les objectifs de l'OHADA » petites affaires n° 205, du 13 octobre 2004, p .7

هذا الهدف العام لا يمكن أن يتحقق في حالة أزمة اقتصادية معممة تتميز بتباطؤ الاستثمار الأجنبي خلال العقد 1980-1990، لذلك بدت ضرورة تحسين وترشيد البيئة القانونية للشركات من أجل جعل الأسواق الإفريقية أكثر جاذبية، عن طريق تقليل أو حتى إنهاء عدم اليقين القانوني والقضائي.بالإضافة إلى ذلك، فإفريقيا تتأثر مثل معظم البلدان، بعولمة الاقتصاد وكانت نتيجته الحاجة إلى التكامل الإقليمي، مع وجود نفس قانون الشركات في كل مكان والذي يسهل الاستثمارات بشكل منفرد[1]، لا تستطيع إفريقيا الهروب من ظاهرة العولمة، ممّا يقتضي تكييفا مستمرا للقواعد التي تحكم الأنشطة الاقتصادية[2].

## المطلب الثاني

## هياكل منظمة موائمة قانون الأعمال في إفريقيا

إن المؤسسات المختلفة التابعة لمنظمة موائمة قانون الأعمال في إفريقيا الناتجة عن معاهدة كيبك في 17 أكتوبر 2008 والتي تتكون من خمس هياكل، مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، ومجلس الوزراء **(الفرع الأول)**، الأمانة الدائمة لتنسيق قانون الأعمال في إفريقيا **(الفرع الثاني)**، المدرسة الإقليمية العليا للقضاء **(الفرع الثالث)**، محكمة العدل والتحكيم المشتركة (الفرع **الرابع)**.

1-Jean paillusseau، «l'Acte uniforme sur le droit des sociétés» petite affiches n°205 du 13 octobre 2004. P.p 19-29

2-Jean paillusseau, «Le droit de l'OHADA, un droit très important et original», la semaine juridique n° 44 du 28 octobre 2004 supplément n° 5 p.5

## الفرع الأول

## مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء

يعتبر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الجهاز الأسمى في منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا كونه يتألف من ممثليهم المعتمدين حسب الأصول(**أوّلا**)، بينما مجلس الوزراء فهو الجهاز الأكثر اجتهادا نظرا للأعمال والوظائف التي يقوم بها اتجاه منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا(**ثانيا**).

### أوّلا: مؤتمر رؤساء الدول والحكومات:

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات هو الجهاز الأعلى في منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا[1] وتتألف من رؤساء دول وحكومات الدول الأطراف يرأس رئيس الدولة أو حكومة البلد الذي يضمن رئاسة مجلس الوزراء. يجتمع حسب الحاجة، من خلال دعوة، بمبادرة منه أو بمبادرة من ثلث الدول الأطراف. المؤتمر مختص بالبت في أي مسالة تتعلق بالمعاهدة.

ويتداول بشكل صحيح فقط إذا تم تمثيل ثلثي الدول الأطراف وكانت القرارات يتوافق الآراء أو بالأغلبية المطلقة للدول الحاضرة في حالة تعذر ذلك[2].

### ثانيا: مجلس الوزراء:

مجلس الوزراء لمنظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا هو الجهاز الأكثر نشاطا مقارنة بمجالس وزراء المنظمات الأخرى هذه الهيئة تصادف أن تكون الأصلية من حيث:

---

1-KAGISYE Emmanuel، Environnement institutionnel des Affaires en Afriques: contexte et structure d'harmonisation du droit OHADA, 2017، hal-0 14 95556.p. 12

2- انظر الموقع الإلكتروني:

https://www.juriafrica.com/lex/art-27-traite-ohada-3067.htm

### 1- تكوين مجلس الوزراء:

يتألف مجلس الوزراء لمنظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا من وزراء العدل، ووزراء المالية الدول الأعضاء في الممارسة العملية، هذا هو ملف تكوين أصلي[1]. وبالفعل كقاعدة عامة تتكون مجالس وزراء المنظمات الإقليمية الفرعية أو الإقليمية من وزراء نفس الدائرة وفقا "mouloul.A" يمكن تغيير ثلاثة أسباب التكوين المشترك لمجلس وزراء منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا: أولا سبب تاريخي لأن فكرة مشروع الموائمة هي فكرة لوزراء العدل والتي تبناها وزراء المالية. أخيرا وقبل كل شيء لجعل وزراء المالية مسؤولين عن مستقبل منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا لان الكثيرين توقفت المنظمات عن الوجود سبب نقص الأموال. غالبا ما يتردد وزراء المالية في إدخال قيود في الميزانية وإصدار الاعتمادات في المنظمات الأخرى دون الإقليمية أو الإقليمية على أساس أنها هناك حالات طوارئ أو أولويات أخرى ممانعة نفهمها بسهولة عندما نفهمها تدرك الصعوبات المالية التي تواجه الدول الأطراف في معاهدة منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا. بالطبع، وخارج هذه الاعتبارات "مزيج" قد يكشف تنوع هذا التكوين عن إرادة رؤساء الدول لجعل هذه المنظمة أداة تكامل فعالة تقنيا وتتم إدارتها بشكل جيد.هو لا جدال فيه أن وجود وزير العدل هو ضمان للامتثال للمعايير لصياغة القوانين، من حيث أن وزير المالية هو ضمان احترام الالتزامات الاقتصادية والمالية التي تعهدت بها الدول الأعضاء في إطار تكاملهم، الكل يشكل حلا متماسكا.

1-MOULOUL Alhousseini، comprendre l'organisation pour l'harmonisation en Afriques du droit des Affaires(OHADA) op. cit. pp: 28-29

### 2- عمل مجلس الوزراء:

تتكفل كل دولة عضو بدورها برئاسة مجلس الوزراء من أجل مدة سنة واحدة [1]،و مع ذلك فان المعاهدة لا يذكر أي وزير من يتولى رئاسة المجلس المالية أو العدل في نفس الدولة، في ضمن النص المذكور، مع الأخذ بعين الاعتبار أن رئاسة مكفولة وفقا لممارسة كل دولة عضو ، أيضا لا شك أن المجلس سيرأسه واحد أو الآخر اعتمادا على ما إذ كانت الدولة التي تتولى الرئاسة تعتبر تفوق الجوانب القانونية أو الجوانب الاقتصادية أو المالية، في الواقع هو كذلك من النقاش النظري لأنه كقاعدة عامة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمسائل القانونية، فان المجلس يرأس من طرف وزير العدل. مجلس الوزراء يجتمع في مرة واحدة على الأقل في كل سنة عندما يدعو رئيسها أو بمبادرة منه ثلث الدول الأطراف،ويتم تحديد جدول أعمال للاجتماع من قبل رئيس مجلس الإدارة بناء على اقتراح الأمين الدائم لمنظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا.

عند اجتماعه، يتداول المجلس بشكل صحيح عندما يكون ثلثي الدول الأطراف ممثلة، لكل دولة صوت واحد ويتم الاعتماد القرارات بشكل صحيح بالأغلبية المطلقة من الدول الحاضرة والمصوتة. ومع ذلك، يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بتبني قوانين موحدة بالإجماع من قبل الدول الحاضرة والمصوتة.

### 3- صلاحيات مجلس الوزراء:

مجلس الوزراء هيئة تنفيذية وتشريعية في آن واحد. على هذا النحو، فان مجلس الوزراء تمارس نوعين من الوظائف: الوظائف الإدارية و الوظائف التنظيمية من ناحية والوظائف التشريعية من ناحية أخرى كجزء من ملف الوظائف الإدارية والتنظيمية، ومجلس

1-KAGISYE Emmanuel، Environnement institutionnel des Affaires en Afriques: contexte et structure d'harmonisation du droit OHADA. Op. Cit. p.p 13-14

الوزراء هو المسؤول عن الميزانية السنوية الدائمة ومحكمة العدل والتحكيم المشتركة، لتحديد المساهمات من الدول الأعضاء، لانتخاب أعضاء محكمة العدل و التحكيم المشتركة، لتعيين السكرتير الدائم و المدير العام للمدرسة الإقليمية العليا للقضاء لتعيين مدققي الحسابات للمصادقة على حسابات المنظمة، لاعتماد الحسابات السنوية لمنظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا, لتحديد عملها من خلال تنظيم المنظمة، موارد و خدمات المدرسة الإقليمية العليا للقضاء، لاعتماد النظام الداخلي لمحكمة العدل و التحكيم المشتركة و بشكل عام لاتخاذ اللوائح و القرارات اللازمة لتطبيق المعاهدة كجزء من وظائفه التشريعية فان مجلس يوافق الوزراء على البرامج السنوية لموائمة قانون الأعمال[1].

## الفرع الثاني

## الأمانة الدائمة لمنظمة موائمة قانون الأعمال في إفريقيا

تعتبر الأمانة الدائمة الهيئة الإدارية لمنظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا. اتفاقية مقر تم التوقيع عليها بين حكومة "الكاميرون"ومنظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا في 30 جويلية 1997، تم بموجبه تحديد مقر الأمانة الدائمة في "ياوندي"(الكاميرون) وفقا لبنود هذه الاتفاقية، تعترف الحكومة الكاميرونية بالشخصية القانونية للأمانة الدائمة بكل سماتها، وتضمن حماية مبانيها، التي لا تكون مصونة بأي شكل آخر، تستفيد الأمانة من الحصانة من الولاية القضائية، ويمكنها الاحتفاظ بالأموال أو تحويلها بأي عملة و تستفيد من حصانات مختلفة والامتيازات تحدد معاهدة منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا و اللائحة التنفيذية: تنظيم الأمانة العامة(**أوّلا**)، صلاحيات الأمين الدائم(**ثانيا**).

**أوّلا: تنظيم الأمانة الدائمة:**

1- KAGISYE Emmanuel، Environnement institutionnel des Affaires en Afriques: contexte et structure d'harmonisation du droit OHADA, Op. Cit, pp 14-15.

يرأس الأمانة العامة من طرف أمين دائم يعينه مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. الأمين الدائم يعين موظفيه بشكل مستقل وفقا لمعايير التوظيف المحددة من قبل رئيس مجلس الوزراء وفي حدود الموظفين المنصوص عليهم في موازنة الأمانة الدائمة. ويساعد الأمين الدائم ثلاثة مديرين مسؤولين على التوالي الشؤون القانونية والعلاقات مع المؤسسات والمالية والمحاسبة والإدارة العامة والجريدة الرسمية لمنظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا.

**ثانيا: مسؤوليات الأمين الدائم:**

وظائف الأمانة الدائمة هي وظائف إدارية وتابعة بحتة، وهي تتمثل من بين أمور أخرى، في مساعدة مجلس الوزراء في تنفيذ وظائفه التشريعية، في هذا السياق يقترح السكرتير الدائم على رئيس مجلس الوزراء جدول أعمال المجلس وكذلك البرنامج السنوي لموائمة قانون الأعمال[1]. يقوم بإعداد مشروع قانون موحد، يقدم إلى الدول الأعضاء للنظر فيه ثم يسعى للحصول على رأي المحكمة المشتركة قبل اعتمادها. في نهاية هذا الإجراء فانّه يرسم النصوص النهائية للمشاريع ويقترح إدراجها على جدول أعمال مجلس الوزراء. بعد اعتماد تنشر الأمانة الدائمة أعمال موحدة في الجريدة الرسمية لمنظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا. يجعل هذا المنشور القوانين الموحدة واجبة التنفيذ في جميع الولايات الأعضاء دون مزيد من الإجراءات الشكلية وبصرف النظر عن المساعدة الإدارية لمجلس الوزراء، الأمانة العامة تنسق الأنشطة المختلفة لأجهزة منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا ثم ينسق مع حكومات الدول الأطراف وكذلك مع المؤسسات الشريكة لمنظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا. أخيرا يسرد السكرتير الدائم المرشحين لانتخابات قاضي محكمة العدل

1 -KAGISYE Emmanuel، Environnement institutionnel des Affaires en Afriques: contexte et structure d'harmonisation du droit OHADA. Op. Cit. p. p15-16.

والتحكيم المشتركة ويضمن الإشراف على المدرسة الإقليمية العليا للقضاء الذي هو عليه رئيس مجلس الإدارة.

## الفرع الثالث

## المدرسة الإقليمية العليا للقضاء"ERSUMA"

من أجل تدارك النقص في التدريب القانوني وانخفاض مستوى تخصص القضاة وكذلك عدم وجود نظام تدريب مستمر، قررت الأطراف المتعاقدة في "بورت لويس"إنشاء مدرسة للتدريب وتدريب إضافي للقضاة ومساعدي المحاكم وكما صرح المدير العام للمدرسة الإقليمية العليا للقضاء بأنه لا يمكننا تحقيق موائمة قانون الأعمال إذ لم ندرب رجالا قادرين على معرفة هذا القانون لتعريفه وفهمه وتطبيقه بطريقة فعالة وموحدة في جميع أنحاء مساحة مجتمع منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا[1]. بالإضافة إلى مهمة التدريب والتطوير هذه المدرسة القضائية العليا للقضاء هي أيضا مركز التوثيق في الشؤون القانونية والقضائية مسؤولة عن الترقية وتطوير البحث في القانون الإفريقي للعمل على موائمة القانون والسوابق القضائية فيما يتعلق باختصاص المجتمع والمحاكم الوطنية، يمكن للمدرسة أيضا تنفيذ أي مهمة يكلفها بها مجلس الوزراء أو مجلس إدارته. من خلال خدماتها، تلعب المدرسة الإقليمية العليا للقضاء دور أساسي في تعزيز النظام القانوني والقضائي لمنظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا.

1- KAGISYE Emmanuel، Environnement institutionnel des Affaires en Afriques: contexte et structure d'harmonisation du droit OHADA. Op. Cit. p.p 17- 18

## الفرع الرابع

## محكمة العدل والتحكيم المشتركة"CCJA"

قال "Gérard cornu et foxer" : كل القانون يتطلب من القضاة أن يخدموه. والواقع أن إنشاء مجموعة من القواعد القانونية المشتركة ليس كافيا .و مرة اخرى، يجب علينا أن نفكر في تفسيرها و تطبيقها، و يفضل أن يكون ذلك من قبل مؤسسة السلطة القضائية مستقلة تماما عن السلطات السياسية, مسؤولة عن تسوية النزاعات الناشئة عن هذا التطبيق و الحاجة إلى توحيد الفقه. فإن الرغبة في تعميم استخدام التحكيم لتسوية المنازعات التجارية، المرتبطة بالرغبة في تعزيز جديد مفهوم التحكيم، الذي لا ينبغي أن ينظر إليه بعد الأن على أنه عدم ثقة في القاضي، فقاد لجنة منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا لإشراك سلطة المجتمع في عملية قرار التحكيم[1]. فإن تقدير أهمية إنشاء هذا الاختصاص القضائي شدد " Pr Gilles cistac" على أن جاذبية نظام منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا و يأتي إلى حد كبير من الثقة في هيئة قضائية فوق وطنية محمية من عدم الكفاءة والفساد والضغط السياسي واستغلال النفوذ. لذا يساهم إنشاء ولاية قضائية فوق وطنية على تعزيز الأمن القضائي[2] لتنظيم محكمة العدل والتحكيم المشتركة، وتحكم اختصاصاتها وعملها والأحكام الأخرى المنتشرة في معاهدة بورت لويس بموجب النظام الداخلي لمحكمة العدل المشتركة والتحكيم[3] وكذلك قواعد التحكيم للمحكمة المشتركة ضامنة التفسير والتطبيق

1- KAGISYE Emmanuel، Environnement institutionnel des Affaires en Afriques: contexte et structure d'harmonisation du droit OHADA. Op. Cit. p.p 18-19

2-GILLES Cistac، l'intégration juridique dans «tous» ses états: SADC et OHADA» in: l'harmonisation du droit commercial et avantages pour les investissements chinois en Afrique، Université de Macao، faculté de droit, 27 nov. 2007

3-Règlement de procédure de la Cour commune de justice et d'arbitrage du 18 avril 1996 (J.O. de l'OHADA du 1er Nov. 1997، n°4 p.9)
http://biblio.ohada.org/pmb/opac_css/doc_num.php?explnum_id=1135

القانون الموحد [1] ويتكون من تسعة قضاة و كاتب أمانة منتخب وفقا للمعايير والإجراء الذي حددته معاهدة منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا ، ويتم انتخاب القضاة التسعة لفترة سبع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة من قبل مجلس وزراء منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا بين مرشحين من مواطني الدول الأعضاء التي قدمتها الأخيرة للمطالبة بمنصب في المحكمة المشتركة، يلزم وجود شرطين: أحدهما مرتبط بالوظيفة التي يمارسها المرشح (القضاة الذين مارسوا وظائف عالية المحاكم, و المحامين الذين هم أعضاء في نقابات الدولة الطرف، و أساتذة القانون) و الآخر مرتبط بعدد سنوات الخبرة المهنية ( وفي جميع الأحوال يجب أن يكون لدى المترشح خمسة عشر عاما من الخبرة). هذه المعايير المقيدة نوعا ما موجودة يتم شرحها بشكل كبير من خلال الصلاحيات المتاحة لمحكمة العدل المشتركة والتحكيم، تمنح معاهدة بورت لويس مجالين من مجالات الاختصاص للمحكمة المشتركة من ناحية الصلاحيات القضائية ومن ناحية أخرى الصلاحيات الغير قضائية[2].

1-Etienne. NSiE، «la Cour commune de justice et d'arbitrage»،Penant N°828, 1998، p. 308

2- KAGISYE Emmanuel، Environnement institutionnel des Affaires en Afriques: contexte et structure d'harmonisation du droit OHADA. Op. Cit. pp 19-20 .

# الفصل الثاني
# أساليب توحيد قواعد قانون التجارة الدولية في إطار المنظمات الدولية الحكومية

تعتبر التجارة الدولية من أهم وسائل التنمية الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول, و بسبب كل التطورات التي عرفها العالم و خاصة وسائل النقل و الاتصال، أدرك المجتمع الدولي ضرورة توحيد قواعد و أحكام قانون التجارة الدولية من خلال وضع قواعد قانونية موحدة يمكنها أن تضمن تنظيم التجارة الدولية بكل عقودها في النصف الثاني من القرن 19، وركزت جهوده في شكل محاولات تمثلت في شكل اتفاقيات ومعاهدات دولية ثنائية وجماعية، ثم تتوقف بسبب الحرب العالمية الأولى والثانية وبعد هذه الحرب استمرت الجهود الدولية لتحقيق توحيد قانون التجارة الدولية خاصة مع ظهور المنظمات الدولية المهتمة بالتجارة الدولية وبناء على ما سبق سنتحدث عن الأساليب العامة للتوحيد **(المبحث الأول)** والأساليب الخاصة للتوحيد **(المبحث الثاني)**.

# المبحث الأول

# الأساليب العامة للتوحيد

يشكّل تعدّد وتنوّع القوانين الوطنية على المستوى الدولي عقبة أمام حركة السلع والخدمات والاستثمارات عبر الحدود، الأمر الذي استدعى توحيد هذه القوانين من أجل تحقيق الأمن القانوني للمبادلات التجارية الدولية. وفي سبيل تحقيق عملية التوحيد، تبنّت المنظمات الدولية الحكومية أساليب مختلفة ومتنوعة، تشكّل الأساليب العامة للتوحيد أهمّها وأبرزها، حيث أنّها الأصل. ونقصد بالأساليب العامة للتوحيد، تلك الأساليب المعتادة، المعروفة والمنتشرة أو الشائعة وهي تتمثل في كل من الاتفاقيات الدولية **(المطلب الأوّل)**، والقوانين النموذجية **(المطلب الثاني)**.

## المطلب الأول

## التوحيد بواسطة الاتفاقيات الدولية

اختلف فقه القانون التجارة الدولية حول إشكالية توحيد قواعده وذلك بالنظر إلى الاختلاف حول طرق التوحيد فهناك من يطالب بتوسيع عملية التوحيد وهناك من يحاول التضييق من عملية التوحيد لتمثل عناصر محددة فقط. وعلى ضوء ما سبق سنتحدث عن أهم الاتفاقيات التي تم إعدادها في إطار المنظمات الدولية **(الفرع الأول)** ومدى فعالية أسلوب الاتفاقية الدولية **(الفرع الثاني)**[1].

1-عبد الكريم موكة، المرجع السابق، ص 21.

## الفرع الأول

## الاتفاقيات التي تم إعدادها في إطار المنظمات الدولية الحكومية

تعتبر الإتفاقيات أداة إتفاق لمجالات التجارة الدولية وهي بذلك تعتبر قانون سواء كانت تهدف إلى الاتفاق على تشريع واحد في موضوع معين من موضوعات القانون التجاري الدولي يتم تطبيقه في كل دولة موقعة عليها يحل محلها تشريعها الداخلي ، و هي اتفاقيات تهدف إلى توحيد القوانين المحلية في الموضوع المحدد ، أو كانت تهدف للاتفاق على قواعد تحل تنازع القوانين من خلال الإشارة إلى القانون الواجب التطبيق على مسألة ما، فبعض الاتفاقيات تبرم بين الدول بهدف التنسيق بين التشريعات الوطنية التي تنظم علاقة من علاقات القانون الخاص، حيث تسعى إلى إنهاء التناقض بين التشريعات الوطنية من خلال وضع قواعد موحدة تنظم علاقة ما من علاقات القانون الخاص لتحل مكان القوانين الوطنية المتناقضة فينقضي النزاع فيما بينها[1].

وتعد الاتفاقيات الدولية من بين الوسائل الحديثة لتحقيق توحيد قواعد قانون التجارة الدولية [2]وتتبين ضرورة اللجوء إلى الاتفاقية الدولية أحيانا عند البحث عن توحيد قواعد قانونية متقاربة ولكنها مختلفة تتميز الاتفاقيات الدولية كوسيلة لتوحيد قواعد قانون التجارة الدولية، بأنها مصدر مستقل عن القوانين الوطنية، تصبح بمقتضاه جزءا من القانون المحلي

1-هيبة نجود، المرجع السابق، ص 890.

2-حاج عيسى بثينة، مرجع سابق، ص 53.

للدولة بمجرد التصديق عليها. وهو ما يحقق توحيد القانون الذي يحكم المبادلات التجارية الدولية واستقلال أحكامه عن التشريعات الوطنية[1].

وفي الوقت الحاضر يتم إبرام اتفاقيات دولية من قبل الدول من أجل تحقيق عملية التوحيد وفي الوقت نفسه تحتفظ الدول على تشريعاتها المحلية، فيصبح لدينا قانونين ينطبق كل منهما على العلاقات التجارية التي تدخل ضمن نطاقه[2].

ومن أجل تحقيق غاية التوحيد ومن الممكن للاتفاقيات الدولية أن توحد إما القواعد الموضوعية، قواعد التنازع أو قواعد تنازع الاختصاص، أو أن تلجا إلى الجمع بين التوحيد القواعد الموضوعية وقواعد التنازع.

ويعتبر توحيد قواعد الموضوعية، الإجراء أكثر فعالية بما أنه يقضي على تنازع القوانين مباشرة، وعادة ما تولد الاتفاقيات الموحدة للقواعد الموضوعية أحكاما خاصة بالحالات التي تكتسي الطابع الدولي، بما أنها تطبق فقط على العقود الدولية، وهي على عكس الاتفاقيات الموحدة لقواعد التنازع لا تكتفي بالطابع الدولي السطحي للعلاقة، إنما تشترط أن تستجيب هذه الدولية إلى خصائص محددة بصفة مسبقة[3].

أما الاتفاقيات الموحدة لقواعد التنازع يطلق أحيانا على هذه الاتفاقيات " اتفاقيات القانون الدولي الخاص" باعتبار أن تنازع القوانين هو صلب هذا الأخير لأنها تقتصر على تقديم حلول غير مباشرة تسن قواعد إسناد من شأنها أن تبين القانون الواجب التطبيق على العلاقات القانونية موضوع التنظيم، دون أن ترقى إلى تحديد الأحكام الموضوعية لتلك

1-ماديو ليلى، عدم فعلية الاتفاقيات الدولية الموحدة لقواعد قانون التجارة الدولية" المجلة الأكاديمية للبحث القانوني", المجلة 12, العدد 1, جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2021, ص 433.

2-حبيبة قدة، المرجع السابق، ص 345.

3-ماديو ليلى، المرجع السابق، ص 433.

المسألة تاركة ذلك للقوانين الداخلية التي تقوم قواعد الإسناد الاتفاقية بالإسناد إليها[1]. فمن شأن هذه الاتفاقيات أن تترك تنازع القوانين قائما بآثاره المعتادة، لكنها في نفس الوقت تلقي كل تردد حول القانون الوطني واجب التطبيق وبالتالي فهي تساهم في تحقيق أمن المبادلات ولا يتم اللجوء إلى هذه الطريقة الأخيرة إلا في حالات معينة تتمثل هذه الحالات في:

-عندما تحقق الدول المعنية بالوصول إلى اتفاقية بخصوص القانون الموضوعي وتتفق على قواعد تنازع القوانين.

-عندما تعارض دولة أو مجموعة من الدول أي تعديل على تشريعاتها الموضوعية لسبب مصالح وطنية، ولكنها تعارض في تعديل قواعد تنازع القوانين.

-عندما يكون القانون الموضوعي معقدا ويثير كثيرا من الإشكالات خارج نطاق أهداف الاتفاقية الدولية ولا يمكن أن تشمله[2].

وكما قد تتضمن المعاهدة الدولية مزيجا من القواعد الموضوعية وقواعد التنازع ويجري ذلك غالبا إثر عدم اتفاق المتفاوضين على مضمون هذه القواعد الموضوعية وهو ما تم بالنسبة لمعاهدتي جنيف الخاصتين بالشيك والسند الأدبي. وهذه الثنائية في المنهج تبدو واضحة في نطاق السوق الأوربية المشتركة، ففي مشروع المعاهدة الذي أعدته السوق للتطبيق على مسائل للاندماج الدولي للشركات، تحتل قواعد التنازع مكانا إلى جانب القواعد الموضوعية.

1-بلاش ليندة،" الاتفاقيات الدولية من منظور القانون الدولي الخاص المادي" المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، العدد 1 ،2015، ص 268.

2-موسى خليل متري،" توحيد القواعد القانونية للتجارة الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني, 2012، ص ص 156-157.

ووجود مثل هذه الاتفاقيات قد يرتبط بعدم كفاية القواعد الموضوعية في حماية أو تنظيم الحقوق المتعلقة بها، ونلتمس هذا المنهج في اتفاقية بيرن التي تضمنت عددا من قواعد التنازع التي تبين القانون الواجب التطبيق فيما يتعلق ببعض المسائل، والقانون الذي اعتمدته بشكل رئيسي هو قانون بلد طلب الحماية. أما فيما يخص اتفاقية باريس فقد نصت على قواعد التنازع تؤدي إلى تطبيق قانون بلد الحماية وفي بعض الحالات تؤدي لتطبيق قانون دولة المنشأ، وقانون بلد الدولة المستوردة وفيما يخص كذلك بالنسبة لاتفاقية روما التي جاءت ببعض قواعد التنازع التي تسند إلى قانون بلد طلب الحماية.

وبذلك فان هذه الاتفاقية اعتمدت على منهج القواعد الموضوعية ومنهج قواعد التنازع في تنظيم حقوق الملكية الفكرية هو ما يستجيب للاتجاه الذي يرى أن العلاقة القائمة بين المنهجين هي علاقة تعايش وتكامل[1].

–ومن أهم الاتفاقيات الموحدة هناك اتفاقيات في إطار لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، واتفاقيات في إطار المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، في إطار لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي أعدت منذ نشأتها طائفة واسعة من الاتفاقيات ومن أبرزها:

اتفاقية مدة التقادم في البيع الدولي للبضائع في نيويورك سنة 1974 و البروتوكول المعدل لاتفاقية مدة التقادم في البيع الدولي للبضائع في فيينا سنة 1980, اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع لعام 1978 في هامبورج و تعرف باسم قواعد هامبورج و التي ستدخل دور النفاذ في 1 جانفي سنة 1988 فيما يتعلق بالدول التي انضمت إليها[2], اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بتحديد مسؤولية العاملين في مجال وسائل النقل السكك الحديدية في

1–بلاش ليندة، المرجع السابق، ص ص 287–288.

2–عمر سعد الله، ، المرجع السابق، ص ص 115–116.

مجال التجارة الدولية 1991, اتفاقية الأمم الخاصة بتنظيم الاعتماد المستندية و خطابات الضمان الدولية لعام 1995, اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة وبتوقيع سندات القبض في مجال التجارة الدولية لعام 2001, اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باستعمال المحررات الإلكترونية في عقود التجارة الدولية للعام 2005, اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بتنظيم عقود نقل البضائع بواسطة البحار بشكل كامل أو جزئي لعام 2008[1]، اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية و تنفيذها(اتفاقية نيويورك)[2]1958,واتفاقية الأمم المتحدة بشأن السفاتج الدولية والسندات الإذنية الدولية والتي أقرتها اللجنة في اجتماعها بفيينا بتاريخ 4 أوت1987[3].

أما فيما يتعلق بالاتفاقيات في إطار المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص فقد قامت هذه المنظمة بإنجاز الاتفاقيات التجارية التالية:

الاتفاقية الخاصة بتوحيد عقود بيع البضائع الدولي العام 1964، الاتفاقية الخاصة بتوحيد قواعد إنشاء عقود بيع البضائع الدولية 1964،الاتفاقية الدولية الخاصة بتنظيم عقود السفر لعام 1970, اتفاقية تنظيم عقود الوكالات التجارية في البيوع الدولية للبضائع لعام 1983, اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بعقود التمويل المالية الدولية لعام 1988، اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بتنظيم عمل الوكلاء التجاريين لعام

1-محمود فياض، المرجع السابق، ص 71.

2-مباركي توفيق ميلود، مساهمة لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي في إعداد قواعد قانون التجارة الدولية، المرجع السابق، ص 187.

3-عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 116.

1988, مبادئ العقود التجارية لعام 1994 و التي تم تعديلها في عام 2004, اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص لمكافحة قرصنة الموروثات الثقافية عام 1995[1].

## الفرع الثاني

## مدى فعالية أسلوب الاتفاقية الدولية

تتحدد فعلية الاتفاقيات الدولية بمعيارين أساسين، يتمثل الأول في فهم واستيعاب قواعدها وأحكامها الأمر الذي يتوقف على جودة صياغتها، حيث أن غموضها قد يؤدي إلى استخدامها لأغراض سياسية أو اقتصادية، أما المعيار الثاني، فهو يتمثل في مدى تطبيق قواعد وأحكام الاتفاقية الدولية إما طوعا أو جبرا عن طريق القضاء، وهو المعيار الأكثر شيوعا وانتشارا لتحديد فعالية أحكامها من الناحية العملية. وتطبيقا لهذا المعيار الأخير يلاحظ عدم فعالية الاتفاقيات الموحدة لقانون التجارة الدولية من جانبين، يتعلق الأول بطبيعة هذه الاتفاقيات بحد ذاتها، أما الجانب الثاني فهو يرتبط بإرادة الدول المتعاقدة خاصة وأن هذه الأخيرة لا تلتزم إلا بإرادتها وأنه لا توجد إرادة تعلو إرادة الدولة[2].

### 1-الطابع الاختياري للاتفاقيات الدولية:

-تعتبر معظم الاتفاقيات الموحدة ذات طابع اختياري حيث يتجسد هذا الطابع من خلال إعطائها مكانة هامة لإرادة الأطراف، مما يسمح لهم باستبعاد تطبيق أحكامها ومنها، اتفاقية "فيينا" حول البيع الدولي للبضائع، التي تنص على أنه يمكن لأطراف العقد استبعاد تطبيقها أو الخروج عن أحد أحكامها أو تعديل آثاره وأن سلوكات الأطراف الأخرى يجب تفسيرها نية وإرادة الطرف المعني عندما يكون الطرف الأخر على علم بهذه النية.

1-محمود فياض، المرجع السابق، ص 88.

2- ماديو ليلى، مرجع سابق، ص 434

وأيضا الحال بالنسبة للاتفاقية "أوتاوا" المتعلقة بعملية تحويل الفواتير الدولية، التي تسمح للأطراف باستبعاد تطبيقها في حالة وجود شروط تطبيقها الجغرافي أو الموضوعي مجتمعة وذلك بناء على نص المادة في الفقرة 1 من اتفاقية أوتاوا.

ومن جهتها، تمنح اتفاقية "أوتاوا" حول الاعتماد الإيجاري الدولي لأطراف العقد إمكانية استعاد أحكامها إما كليا أو جزئيا.

-إضافة إلى ذلك، يجوز استبعاد أو تعديل جمع الأحكام الواردة بالاتفاقية باستثناء القواعد الأمرة التي حددتها على سبيل الحصر لتعلقها بالنظام العام. ويأتي منع الاستبعاد هنا لحماية المستأجر التمويلي حيث أن هذه الاتفاقية جاءت لتحقيق هدف أساسي وهو إعادة التوازن بين أطراف عقد الاعتماد الإيجاري الدولي[1].

**2-عدم المصادقة على الاتفاقيات:**

إن إعداد الاتفاقيات الدولية يستغرق مدة طويلة، ولا تكون الاتفاقية الدولية نافذة إلا بعد التصديق عليها،وعملية التصديق تحتاج أيضا الوقت ففي أغلب الأحيان تبرم الاتفاقية ولا يتم المصادقة عليها إذا بعد مدة زمنية طويلة ولا تدخل حيز التنفيذ إلا بعد سنوات[2].

إن أغلبية الاتفاقيات الموحدة لم تحظ إلا بعدد قليل من التصديقات، فان اتفاقية "فيينا"المتعلقة بالبيع الدولي للبضائع، هي الاتفاقية التي عندها عدد أكبر من التصديقات حيث وصل عدد الدول المصادقة عليها 89 دولة متعاقدة من كل قارات، ويعود عدم مصادقة الدول على هذا النوع من الاتفاقيات إلى اختلاف الثقافات والمدارس القانونية للدول. ومثال على ذلك اتفاقية لاهاي التي تم التوقيع عليها سنة 1964 والمتعلقة على الترتيب

1- ماديو ليلى، المرجع السابق،ص ص 435-436.

2-هيبة نجود، المرجع السابق، ص 898.

بالقانون الموحد حول البيع الدولي للأشياء المادية المنقولة وحول تكوين عقد البيع، التي لم يتم التصديق عليها إلا من طرف عدد قليل من البلدان[1].

### 3-عدم دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ:

يعود سبب عدم دخول الاتفاقيات الموحدة حيز التنفيذ هو عدم توافر عدد التصديقات اللازمة لذلك و الذي حددته الاتفاقيات نفسها ، فمثلا فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة حول السفتجة والسند الأمر الدوليين التي تم تبيينها في 9 ديسمبر 1988 التي يستوجب دخولها حيز التنفيذ 10 تصديقات ,لم تتلقى انضماما إلا من طرف 3 دول ، و تم المصادقة عليها من طرف دولة واحدة و هناك أيضا اتفاقيات أخرى لم تدخل حيز التنفيذ و تتمثل في اتفاقية الأمم المتحدة حول مسؤولية مستغلي النفل في التجارة الدولية سنة 1991، كذلك المتعلقة بحوالة الحق في التجارة الدولية التي لم يتم التوقيع عليها إلا من طرف 3 دول، بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة حول عقد النقل الذي يتم كليا أو جزئيا عبر البحر سنة 2008 الذي يتطلب دخولها حيز التنفيذ 20 وثيقة قبول تصديق أو انضمام و لم يتم إيداع إلا اثنتين منها[2].

من هنا، ونظرا لتوقف مصير الاتفاقيات الموحدة على الإرادة المحتملة للدول، اقترح René DAVID إلية خاصة بالنسبة لاتفاقيات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وهي ضرورة دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ فورا، بعد أجل تحدده كل اتفاقية في مختلف الدول، إلا إذا عبرت الدول عن رفضها الخضوع لاتفاقية معينة أو لأحكام معينة في هذه الاتفاقيات. إلا أن هذا الاقتراح لم يتم إتباعه ولا إثارته فيما بعد، بل بقيت الأوضاع

1-ماديو ليلى، المرجع السابق، ص ص 442-443.

2"- ماديو ليلى، المرجع نفسه ، ص 443

على حالها من ضرورة إتباع القواعد المعروفة في القانون الدولي العام من توقيع الاتفاقية والتصديق عليها الذي يبقى خاضعا لإرادة الدولة باعتبارها صاحبة سيادة.

من جهة أخرى، اقترح Stanilas LECUYER فكرة أخرى تتعلق بشروط دخول الاتفاقيات الموحدة حيز التنفيذ، وهي تتمحور حول ثلاث نقاط أساسية تتمثل فيما يلي:

-تغيير الشروط المتعلقة بعدد التصديقات للسماح بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

-النص على التزام الدول سنويا بتبرير عدم مصادقتها على الاتفاقية.

-النص على أجل أقصى لتدخل الاتفاقية خلاله حيز التنفيذ، وفي غياب ذلك، يتم إعادة التفاوض بشأنها[1].

**4-الاختلاف بشأن تفسير الاتفاقيات:**

إن اتفاق مجموعة من الدول على نصوص اتفاقية تجارية ليس بالضرورة توحيد تطبيق نصوص هذه الاتفاقية على نحو كامل بين جميع الدول الأعضاء، حيث هناك تفاوت بين هذه الدول في تفسير العديد من النصوص القانونية لهذه الاتفاقية، الأمر الذي قد يدفع معه إلى اختلاف تطبيق هذه النصوص القانونية بين دول الأطراف[2]. فقد تتعدد وتختلف تفسيرات النص الواحد من دولة لأخرى، مما يعقد عملية تطبيق الاتفاقيات بين الدول الموقعة على نفس الاتفاقية هذا إما قد يدفع إلى نشوء نوع من التنازع بين مختلف التفسيرات وأي واحد يجب تطبيقه وهذا يتعارض مع الأهداف الأساسية لوضع الاتفاقية الدولية،وأفضل حل لهذا المشكل هو توحيد تفسير نصوص الاتفاقيات الدولية[3].

1- ماديو ليلى، المرجع السابق، ص ص 444-445.

2-محمود فياض، المرجع السابق، ص 38.

3-هيبة نجود، المرجع السابق، ص 895.

## المطلب الثاني

## التوحيد بواسطة القوانين النموذجية

تعتبر النقائص التي تشوب الاتفاقيات الدولية الموحدة من بين الأسباب التي أدت بالبعض إلى معارضة فكرة توحيد قواعد التجارة الدولية نظرا إلى أن هذا التوحيد عادة ما يؤدي إلى وضع اتفاقيات دولية تتصف بعدم الشمولية و ضيق نطاق التطبيق مما قد يؤدي إلى العزوف عن تطبيق قواعدها[1]، ونظرا لنقائص التي تشوب الاتفاقيات الدولية الموحدة جاءت القوانين النموذجية التي تعتبر أفضل أداة من اتفاقيات الدولة نظرا لإرادة الدول أن تكون لها هامش واسع من السلطة التقديرية عند إعداد النصوص التشريعية الوطنية المستمدة من القوانين النموذجية [2]لتغطية العجز الذي عرفته الاتفاقيات الدولية الموحدة.

سنتحدث في هذا المطلب عن تعريف القوانين النموذجية **(الفرع الأول)**، وأهم القوانين النموذجية **(الفرع الثاني)**

### الفرع الأول

### تعريف القوانين النموذجية

يعتبر القانون النموذجي كأداة مناسبة لتحديث و موائمة القوانين الوطنية عندما يتوقع أن ترغب الدول مستقبلا إلى إدخال تعديلات على نصه النموذجي أو أن تحتاج إلى ذلك من أجل التوافق مع المتطلبات المحلية التي تختلف من نظام قانوني إلى آخر، أو عندما لا

1-ماديو ليلى، المرجع السابق، ص 441.

2-مباركي توفيق ميلود، مساهمة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في إعداد قواعد قانون التجارة الدولية، المرجع السابق، ص 164.

يكون كذلك التوحيد الكامل ضروريا أو مرغوبا فيه، وهذه المرونة بالتحديد هي التي يمكن أن تجعل التفاوض على قانون نموذجي أسهل من التفاوض على نص يتضمن التزامات لا يمكن تغييرها, كما يمكن أن يجعل القانون النموذجي أسهل قبولا من إضافته يتعامل مع نفس الموضوع, و رغم هذه المرونة، و تعزيزا لاحتمال التواصل إلى درجة تشجيع الدول على إجراء أقل عدد ممكن من التغييرات عندما تدرج قانون نموذجيا في نظامها القانوني[1].

يجسد القانون النموذجي ممارسات متبعة في مجال معين من مجالات التجارة الدولية، فان الدول التي تعتمد على القانون النموذجي يتم إجراء إضافات وتعديلات مفيدة ويراعي القانون النموذجي الفوارق الإجرائية الوطنية من خلال توفير إطار للتعاون بين النظم القانونية الوطنية المتعددة.تضمّنت القوانين النموذجية التي أنجزتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي دليل الاشتراع تهدف إلى توفير معلومات توضيحية يساعد الحكومات والمشرعين على المستوى الوطني على استخدام نص القانون من خلال توفير معلومات للبلدان عن أحكام القانون النموذجي التي يمكن تكييفها مراعاة لظروف الوطنية بالإضافة إلى مناقشات الفريق العامل[2].

وفي إطار فئة القوانين النموذجية التي أعدتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، فان المقارنة بين نصين من هذا القبيل، هما قانون لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي للتحكيم الدولي(1985) وقانون لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (1996)، من شأنها أن توضح الكيفية التي يمكن بها موائمة صيغة القانون النموذجي مع الموضوع قيد النظر ومع درجة المرونة التي ينشدها صانعوه.

1- دليل الاونيسترال، المرجع السابق، ص ص 14-15.

2- مباركي توفيق ميلود، مساهمة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في إعداد قواعد قانون التجارة الدولية، المرجع السابق، ص 165.

فالقانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، الذي يمكن وضعه بأنه صك إجرائي، يقدم مجموعة منفردة من المواد المترابطة. ويوحي لدى اعتماد هذا القانون النموذجي بإدخال أقل ما يمكن من التعديلات أو التغييرات عليه. وعلى وجه العموم، أدخلت الدول التي اعتمدت قوانين اشتراعية لهذا القانون تغييرات قليلة نسبيا على نصه.

أما القانون النموذجي بالشأن التجارة الإلكترونية فهو عبارة عن نص أكثر اتساما بالطابع المفاهيمي. والتشريعات التي استندت إلى هذا القانون النموذجي تجسد مبادئ النص إلى حد بعيد، بل في توليفه الأحكام المعتمدة أيضا[1].

إن القانون النموذجي أيضا عندما تعتمده النظم القانونية الوطنية وفق الأليات التشريعية الوطنية المنصوص عليه دستوريا يصبح جزءا من النظام القانوني الوطني، فهو محلي بحكم طبيعته، يجب أن يؤخذ مصدره الدولي في الاعتبار عند التفسير من أجل ضمان تفسير موحد للقانون النموذجي في بلدان مختلفة كأداة مختلفة مصممة لغرض تحقيق أهداف القانون النموذجي وهي تهدف إلى ضمان تفسير موحد في التطبيق،وتساهم في الأنظمة القانونية الوطنية من أجل تحسن القوانين الوطنية وتوحيدها.

نستخلص مما تقدم أنه عندما يتم تطبيق القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة لقانون التجاري الدولي من طرف النظم القانونية الوطنية مع تفسير موحد، فانه عندما ينشأ نزاع تجاري دولي ويتم تطبيق قواعد تنازع القانونيين استثناء يلاحظ أنه سوف يطبق نفس القواعد إذا ما كنا أمام دولتين اعتمدتا نفس القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. هذا ما يظهر جليا معالم التوحيد التي تدخل ضمن الولاية القانونية للجنة الأمم

1-دليل الاونيسترال، المرجع السابق، ص ص 15-16.

المتحدة لقانون التجاري الدولي وتحقق أهدافها إلا وهي ضمان تشجيع تبادل المعاملات التجارية الدولية ضمن ظروف تحقق الأمن والاستقرار القانوني[1].

-إن مسألة إعداد قوانين النموذجية لتسهيل عمل المشرعين الوطنيين يعتبر ضمن وظائف المعهد الدولي لتوحيد القانون **الخاص**،ومن الواضح أن القانون النموذجي لكي يحظى بالفعالية و النجاعة ، يجب أن يستجيب وضعه لضرورة قائمة وأن تنقضي مدة من الزمن على موافقته من قبل التشريعات الداخلية للدول. كمثال قانون النموذجي بشأن التحكيم الدولي الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري العام حيث وضع في ظرفية منحته أهمية بالغة إذ لم تكن التشريعات الوطنية تتوفر على تقنيين يخص هذه الطريقة البديلة لتسويات المنازعات بالرجوع لمبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص فان حاجة المشروعين الوطنيين في وضع قانون خاص بالتجارة الدولية ستنعدم ما لم توفر لهم هذه المبادئ قدرا من الأمن القانوني أكثر مما لديهم[2].

1-مباركي توفيق ميلود، مساهمة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري في إعداد قواعد قانون التجارة الدولية، المرجع السابق، ص ص 165-166.

2-جاسم محمد زكريا، الرجع السابق، ص ص 168-169.

## الفرع الثاني

## أهم القوانين النموذجية التي تمّ تبنيها

## في إطار المنظمات الدولية الحكومية

تتم عملية توحيد قانون التجارة الدولية من خلال تولي هيئات دولية إعداد مشاريع قوانين نموذجية تخص مسائل في هذا القانون كي تستفيد منها الدول لاحقا في اثناء إعداد تشريعاتها التجارية ومن اهم هذه القوانين النموذجية

**اولا- قانون لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود مع دليل الاشتراع والتفسير.**

يهدف هذا القانون إلى توفير آليات فعالة للتعامل مع حالات الإعسار عبر الحدود من أجل تحقيق الأهداف التالية:

1-التعاون بين المحاكم والسلطات المختصة الأخرى في هذه الدولة والدول الأجنبية المعنية بحالات الإعسار عبر الحدود

2- تعزيز اليقين في الأمور القانونية المتعلقة بالتجارة والاستثمار.

3- إدارة حالات الإعسار عبر الحدود إدارة منصفة وفعالة بحيث يتسنى حماية مصالح كل الدائنين وسائر الأشخاص المعنيين.

4- حماية قيمة الأصول المدين وزيادتها إلى أقصى حد ممكن[1]

1-قانون الاونيسترال بشأن الإعسار عبر الحدود مع دليل الاشتراع والتفسير، الأمم المتحدة، نيويورك,2014,ص 3.
https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/1997-model-law-insol-20...

5– تسهيل انقاد المؤسسات التجارية المتعثرة ماليا، وبالتالي توفير الحماية للاستثمار يحافظ على فرص العمل[1]

**نانيا–قانون لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي النموذجي للتوفيق التجاري الدولي مع دليل اشراعه واستعماله:**

تم اعتماد هذا القانون من قبل لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي في 24 جوان 2002، يوفر القانون النموذجي قواعد موحدة فيما يتعلق بعملية التوفيق من أجل تشجيع اللجوء إليها و ضمان على أكبر قدر من قابلية التنبؤ و اليقين في استخدامه، و من أجل تجنب الغموض الناشئ عن عدم وجود الأحكام التنظيمية، و يتناول هذا القانون الجوانب الإجرائية للتوظيف و الاتصال بين الموفق و الأطراف الأخرى و سرية الأدلة و مقبوليتها في الإجراءات الأخرى بالإضافة إلى القضايا ما بعد التوظيف مثل الموفق القائم مقام الحكم و قابلية إنفاذ اتفاقية التسوية[2].

**ثالثا–قانون لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي النموذجي للتحكيم التجاري الدولي**

اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في 21 جوان 1985 القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي والهدف منه هو مساعدة البلدان على إصلاح وتجديد قوانينها المتعلقة بإجراءات التحكيم لمراعاة السمات والاحتياجات الخاصة للتحكيم التجاري الدولي،ومن أجل ذلك جاء هذا القانون متضامن جميع مراحل عملية التحكيم، ابتداء من اتفاق التحكيم، وتكوين هيئة التحكيم وولايتها،ونطاق تدخل المحكمة من خلال الاعتراف

1–قانون الاونيسترال بشأن الإعسار عبر الحدود مع دليل الاشتراع والتفسير، المرجع السابق، ص 3

2–درقة سعاد، المرجع السابق، ص.ص 43–44.

بقرار التحكيم وإنفاذه. كما جسد توافقا عالميا في الآراء بشأن الجوانب الرئيسية لممارسات التحكيم الدولي، قبلت به البلدان من جميع المناطق، ومن مختلف النظم القانونية أو الاقتصادية في العالم[1].

**رابعا–قانون لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية(1992):**

يتناول هذا القانون النموذجي الذي اعتمدته قانون لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي في 15 أيار/ماي العمليات ذات الصلة، بدءا بأمر الدفع الوارد من المصدر إلى مصرف لوضع مبلغ محدد من المال تحت تصرف مستفيد. وهو يغطي مسائل مثل التزامات مرسل أمر الدفع والمصرف المتلقي،وموعد الدفع من جانب المصرف المتلقي، وحدود مسؤولية المصرف تجاه المرسل أو اتجاه المصدر عندما يتأخر التحويل أو يحدث أي خطأ آخر[2].

**خامسا– قانون لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (1996):**

اعتمدته لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية في 12 جوان 1996، يهدف القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية إلى التمكين من مزاولة التجارة باستخدام وسائل الإلكترونية وتسهيل تلك الأنشطة التجارية من خلال تزويد المشروعين الوطنيين بمجموعة

1–عمر سعد الله،المرجع السابق، ص 79.

2– قانون لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية(1992)

https://uncitral.un.org/ar/texts/paayments/modellaw/credit_transfers

قواعد مقبولة دوليا تسعى إلى تذليل العقبات القانونية وتعزيز القدرة على التنبؤ بالتطورات القانونية في مجال التجارة الإلكترونية[1].

والهدف الأساسي من هذا القانون هو تسهيل استخدام الوسائل الحديثة للاتصالات وتخزين المعلومات. واعتمد من أجل ذلك على إنشاء مكافئ وظيفي، في الوسائط الإلكترونية، لمفاهيم ورقية مثل الكتابة والتوقيع والأصل ووفر معايير يمكن بناء عليها تقدير القيمة القانونية للرسائل الإلكترونية، بحيث أصبح يؤدي دورا كبيرا في تعزيز استخدام الاتصالات الغير ورقية[2].

**سادسا–قانون لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي النموذجي بشأن التوقيعات الإلكتروني (2001):**

يهدف القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية (قانون التوقيعات)إلى التمكن من استخدام التوقيعات الإلكترونية وتيسير استخدامها عن طريق وضع معايير بشأن الموثوقية التقنية اللازمة لتحقيق التكافؤ بين التوقيعات الإلكترونية والخطية. وهكذا، فقد يساعد قانون التوقيعات الدول على وضع إطار تشريعي حديث ومنسق وعادل يعالج موضوع المعاملة القانونية للتوقيعات الإلكترونية معالجة فعالة ويضفي اليقين على وضعيتها القانونية.

نشأت الحاجة، بسبب زيادة استخدام تقنيات التوثيق الإلكترونية كبدائل للتوقيعات الخطية وغيرها من إجراءات التوثيق التقليدية،إلى وضع إطار قانوني محدد للتقليل من الشكوك إزاء الأثر القانوني الذي قد ينتج عن استخدام تلك التقنيات الإلكترونية. وتلبية لهذه

1–قانون الاونيسترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية 1996

https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce/modellaw/electronic_commerce

2–عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 82

الاحتياجات، فان قانون التوقيعات مبني على المبدأ الأساسي الذي ترتكز اليه المادة 7 من قانون لجنة الأمم المتحدة لقانون التجاري الدولي النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية باتباع نهج الحياد التكنولوجي، الذي يتفادى تفضيل استخدام أي تكنولوجيا أو عملية محددة. ويعني هذا الأمر في الممارسة العملية أن التشريعات المستندة إلى هذا القانون النموذجي قد تعترف بكل مت التوقيعات الرقمية القائمة على الترميز (مثل البنية التحتية للمفاتيح العمومية) والتوقيعات الإلكترونية التي تستخدم تكنولوجيات أخرى[1].

**سابعا–قانون لجنة الأمم المتحدة لقانون التجاري الدولي بشأن المعاملات المضمونة لسنة 2016:**

قرار الجمعية العامة A/RES/71/136 المؤرخ في 13 سبتمبر 2016 بناء على تقرير اللجنة السادسة A/71/507، يهدف هذا القانون إلى اتباع نهج موحد يستخدم مفهوما واحدا لجميع أنواع المصالح المضمونة من خلال معالجة جميع المشاكل الرئيسية لقوانين المعاملات المضمونة في جميع أنحاء العالم[2].

**ثامنا–قانون المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص النموذجي للتأجير المؤرخ في 13 نوفمبر 2008:**

نظرا لأهمية التأجير التمويلي، فقد حظي باهتمام المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، الذي كان يميل إلى تطوير القواعد القانونية التي تحكم التأجير التمويلي التي تحضي بقبول الدول المختلفة، وبما يساهم في تطور صناعة التأجير،ومن هذه القواعد

1–انظر الموقع الإلكتروني:

https://uncitral.un.org/ar/texts.ecommerce/modellaw/electronic_signatures

2–مباركي توفيق ميلود، مساهمة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في إعداد قواعد قانون التجارة الدولية، المرجع السابق، ص 167.

القانون النموذجي للتأجير 2008،وهي عبارة عن قواعد قانونية نموذجية تساهم في صياغة فهم مشترك للتأجير التمويلي،بالإضافة إلى كونه نموذجا يمكن استخدام أحكامه من قبل الدول التي تنوي تطوير قانون التأجير التمويلي، أو تلك التي ترغب في تطوير قوانينها[1].

**تاسعا–قانون المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص النموذجي حول نشر المعلومات في مواد الفر نشير لسنة2002[2].**

–في 25 سبتمبر 2002، اعتمدت مجلس إدارة المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص القانون النموذجي للإفصاح عن الفرا نشير التي وضعته لجنة الخبراء الحكوميين بدعوة من المنظمة للنظر في مشروع أعدته لجنة المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص لدراسة منح الفرا نشير.

بدأ العمل في إعداد قانون نموذجي للإفصاح عن الفرانشير في جانفي 1999 مع قيام لجنة الصياغة بإعداد المسودة الأولى. تم تقديم هذا المشروع إلى لجنة الدراسة في اجتماع عام في ديسمبر 2000 لاستكمال مهمتها. وفقا لتعليمات مجلس إدارة المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، قدم نص مشروع القانون النموذجي إلى جانب التقرير التوضيحي إلى لجنة الخبراء الحكوميين التي أكملت عملها في سبتمبر 2002[3].

---

1–أكرم محمد حسين، التأجير التمويلي وفقا لقانون 'يونيدروا' النموذجي للتأجير لعام 2008، المجلد 16، العدد 2، مجلة المفكر، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق, 2021، ص 31.

https://www.asgp.cerist.dz/en/article/176319

2–مباركي توفيق ميلود، مساهمة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في أعداد قواعد قانون التجارة الدولية، المرجع السابق، ص 97.

3–انظر الموقع الإلكتروني:

https://www.unidroit.org/fr/instruments/franchisage/loi-type/présentation/

## المبحث الثاني

## الأساليب الخاصة للتوحيد

إلى جانب أساليب التوحيد العامة التي هي أكثر شيوعا وانتشارا على مستوى المنظمات الدولية الحكومية، نجد أساليب خاصة للتوحيد أطلقنا عليها تسمية الأساليب الخاصّة، نظرا لتميّزها واختلافها عن الأساليب العامة المعروفة وهي أكثر حداثة من الأساليب العامة للتوحيد.وبهذا الصدد، تعتبر مبادئ عقود التجارة الدولية الموحدة في إطار المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص مظهرا من مظاهر أساليب التوحيد الخاصة **(المطلب الأول)**، التي نجد إلى جانبها أسلوب القوانين الموحدة التي تمّ تبنيها في إطار منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا **(المطلب الثاني)**.

### المطلب الأول

### مبادئ عقود التجارة الدولية الموحدة في إطار المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص

يتمثل االمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص كمبدأ لعقود التجارة الدولية فهذا المبدأ هو بمثابة قانون عقود ينظم المعاملات التجارية الدولية ويهدف إلى الوصول لقانون دولي موحد.ولتوضيح ذلك قسمنا هذا المطلب إلى تعريف مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص **(الفرع الأوّل)**، إعداد مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص **(الفرع الثاني)**، خصوصية مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص **(الفرع الثالث)**.

## الفرع الأول

## تعريف مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص

على إثر عقود من الأبحاث والدراسات القانونية المعمقة، و التي أشرف عليها العديد من خبراء القانونيين, يمثلون الأنظمة القانونية الأساسية في العالم،وفي عام 1994 أصدر المعهد الدولي لتوحيد قواعد القانون الخاص مجموعة من القواعد الموحدة التي تعني بتوحيد عقود التجارة الدولية سميت هذه المبادئ بمبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص الخاصة بعقود التجارة الدولية[1]، و تعتبر هذه المبادئ من أبرز المنجزات القانونية التي حققها هذا الجهاز المصنف على رأس المنظمات الحكومية التي تعمل في مجال توحيد قانون التجارة الدولية، الأمر الذي يجعلها تتمتع بنطاق تطبيق واسع يشمل جميع أنواع العقود التجارية الدولية، بشرط أن يتفق الأطراف على إخضاع عقودهم لها. وتطبيق مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص القواعد العامة والخاصة بالتجارة الدولية عندما يتفق الأطراف على ذلك، ويمكن تطبيقه أيضا عندما لا يختار الأطراف قانونا بعينه ليحكم عقدهم، بالإضافة إلى استخدامهما في تفسير واستكمال وثائق أخرى بقانون الدولي الموحد أو استكمال القانون المحلي[2].تشكل قواعد العقود التجارية الدولية المعروفة بمختصر (المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص) من أبرز أعمال المعهد الدولي لتوحيد لقانون الخاص نظرا للمميزات التي تحظى بها ولكونها تمثل منظومة من المبادئ والقواعد القانونية المتصلة بالعقد والمشتركة بين نظم قانونية وطنية. يمكن تعريف المبادئ على أنها قواعد أساسية لها طبيعة عامة يصل إليها الإنسان من خلال الخبرة والمعرفة والمنطق أو باستخدام الأساليب

1 –محمود فياض، المرجع السابق، ص 87

2–حاسي جهاد، على فتاك، التنظيم القانوني للعقود النموذجية في قانون التجارة الدولية بالتطبيق على قواعد اليونيدروا، المجلد 57، العدد 4، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، الجزائر، 2020، ص 246.

العلمية كالتجريب والقياس لفهم طبيعة المبادئ بالنسبة للمعهد الدولي لتوحيد الفانون الخاص، نعتقد منذ البداية ما جاء في الديباجة هذه المبادئ أنها وضعت قواعد عامة أعدت أساسا للتطبيق على العقود التجارة الدولية،وفيها يبدوا أن مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص تشكل مصدرا مستقلا لقواعد القانون التجاري الدولي[1].

يمكن تعريف المبادئ على أنها قواعد أساسية لها طابع عام يمكن للفرد الوصول إليه من خلال الخبرة أو المعرفة أو المنطق أو استخدام الأساليب كالتجريب والقياس. وحتى يتسنى فهم طبيعة مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، نذكر منذ البداية ما جاء في مقدمة هذه المبادئ أنها وقعت قواعد عامة معدة كأساس لتطبيقها على العقود التجارية الدولية و فيما يبدو أن مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص تشكل بمثابة مصدر مستقل لقواعد القانون التجاري الدولي[2]، و قد تم الاعتماد على عدة مصادر لإعداد هذه المبادئ ، مع التركيز بشكل أساسي على القواعد المعاملات العابرة للدول و الحدود الوطنية، نظرا لأهميتها حظيت باهتمام خاص والتشريعات المعاصرة في مجال العقود و أهمها القانون الأمريكي التجاري الموحد[3].

1-حاج عيسى بثينة، المرجع السابق، ص ص 86-87.

2-التامر يوسف، المرجع السابق، ص 30.

3-بلاش ليندة، إخضاع العقد الدولي للقواعد الموضوعية، أطروحة دكتوره في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017، ص 178.

## الفرع الثاني

## إعداد مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص

## المتعلقة بعقود التجارة الدولية

نجح مجلس إدارة المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص في ماي 1994 ، في نشر وثيقة قانونية تتضمن المبادئ المتعلقة بعقود التجارة الدولية،ويلاحظ أن هذه هي المرة الأولى لمحاولة توحيد قانون التجارة الدولية بغير الطريق التقليدي المألوف والذي يتمثل في الاتفاقيات الدولية أو القوانين النموذجية،ويرجع صعوبة هذا الموضوع إلى الاختلافات الجوهرية بين النظم القانونية لمختلف الدول،ولذلك لم يكن من حسن السياسة القانونية تنظيم هذا الموضوع في إطار الأدوات القانونية المألوفة[1].

وقد تم إصدار هذه المبادئ المتعلقة بعقود التجارة الدولية من معهد روما الدولي لتوحيد القانون الخاص، بمشاركة أكثر من 65 دولة، وهناك عدة دول عربية ممثلة في هذا المعهد يشمل "العراق" و"مصر" و"المملكة العربية السعودية" و"تونس".

لم يرغب معهد "روما" في جعل مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص اتفاقية تصادق عليها الحكومات والالتزام بها، بدلا من ذلك جعلها مبادئ عامة ومجرد قانون نموذجي تستعين فيه هذه الدول، لأن القوانين النموذجية ليست ملزمة للدول فهي بطبيعتها تسمح للدول باتخاذ بعض التعديلات على نصوصها لتتماشى مع احتياجاتها ومصالحها، خلافا للاتفاقيات الدولية حيث لا تصادق عليها الدول إلا بعد التحفظ على تطبيق بعض نصوصه.

1- أحمد مهدي السيد شاهين، المرجع السابق، ص 1024.

الهدف الرئيسي لمبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص هو وضع قواعد مشتركة للعقد بين معظم الأنظمة القانونية في العالم لذلك عمدت مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص إلى اعتماد الحلول التي تتناسب مع طبيعة التجارة الدولية لتصبح بذلك مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص وثيقة توحد قواعد عقود التجارة الدولية بطريقة غير تشريعية وغير ملزمة.

بالإضافة إلى ذلك، تتميز مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص عن الوثائق المماثلة من حيث أنها: تتناول مختلف العقود التجارية، ولكن تطبيق مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص القانونية يعتمد إلى حد كبير على مدى الذي يتم اختياره من قبل أطراف العقد وعلى مدى قبوله من قبل المحاكم الوطنية وهيئات التحكيم الدولية[1]. وتتم تطبيق هذه المبادئ في عدة حالات وأهمها:

- ✓ عندما يتفق الطرفان على أنه هو القانون الواجب تطبيقه في العقد.
- ✓ عندما لا يتفق الطرفان على تطبيق قانون معين على عقدهما.
- ✓ يجوز استخدامهما لتفسير أو لإكمال وثائق القانون الدولي.
- ✓ يجوز استخدامها لتفسير أو لإكمال القانون الوطني.
- ✓ عندما يتم اتخاذها كنموذج من قبل المشروع الدولي والداخلي[2].

1-جاسم محمد زكريا، المرجع السابق، ص ص 169-170.

2- مقدمة قانونية لمبادئ اليونيدروا القانونية لتنظيم العقود التجارية الدولية

http://www.areejhamadah.com/newsDetails/74

## الفرع الثالث

## خصوصية مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص

تطبق المبادئ عندما يتفق الأطراف على صراحة على أن يخضع أو يحكم عقدهم هذه المبادئ، ويمكن تطبيقها عندما يتفق الأطراف على أن يحكم عقدهم " المبادئ العامة للقانون" أو قانون التجارة أو ما شابه ذلك كما يجوز أن تطبق عندما لا يختار الأطراف أي قانون يحكم عقدهم[1]. تنطبق هذه المبادئ وفقا للديباجة، إذا أحال الأطراف إليها أو أحال المتعاقدان إلى تطبيق المبادئ العامة للقانون أو عادات وأعراف التجارة الدولية وقد تطبق هذه المبادئ دون إحالة الأطراف إليها بصفة غير مباشرة بصدد تفسير العقد بحثا عن القانون الواجب التطبيق, و بالتالي لم يجعلها واضعوها قواعد ملزمة وإنما مكملة و مفسرة[2]،

وتطبق مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص القواعد العامة والخاصة بالتجارة الدولية عندما يتفق الأطراف على ذلك, وبالإمكان كذلك تطبيقها عندما لا يختار الأطراف قانونا يعينه ليحكم عقدهم، بالإضافة إلى استخدامها في تفسير و استكمال وثائق أخرى بقانون الدولي الموحد أو استكمال القانون الداخلي و ليس هناك ما يضع من تطبيق مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص على العقود المحلية التي تبرم بين الأفراد على الرغم من هذه المبادئ صممت خصيصا للعقود التجارية الدولية و لكن أي اتفاق من هذا القبيل يجب أن يخضع للقواعد الإلزامية للقانون المحلي الذي يحكم العقد[3]،

1-حاج عيسى بثينة، المرجع السابق، ص 88.

2-بلاش ليندة، إخضاع العقد الدولي للقواعد الموضوعية، المرجع السابق، ص 179.

3-حاسي جهاد، على فتاك، المرجع السابق، ص 247.

وكما تحدد هذه المبادئ قواعد عامة للعقود التجارية الدولية، بغض النظر عن حقيقة أن المبادئ قد تم إعدادها من أجل العقود التجارية الدولية، فإنّه لا يوجد سبب يدعو الأفراد للموافقة على تطبيق المبادئ على عقد محلي أو وطني بحث، مع ملاحظة أن مثل هذا الاتفاق سيخضع مع ذلك للقواعد الإلزامية (الأمرة) في القانون الوطني الذي يحكم العقد[1]، تعتبر كذلك هذه المبادئ الموحدة للعقود الدولية من بين المصادر الأساسية لقانون الخاص، وتساهم بقدر كبير في تنظيم خاصة عقود التجارة الدولية من خلال تبني العديد من المبادئ والأحكام[2]، وتسعى هذه المبادئ إلى توفير منظومة من القواعد معدة خصيصا لتلبية احتياجات التجارة الدولية كما يتضمن ما تم اعتباره الحل الأفضل، ولقد ظهرت مجموعة من القواعد والمبادئ ذات الصلة بالتجارة الدولية لتقنين العقود الدولية بهدف الوصول لقانون موحد ومقبول من المجتمع الدولي[3].

## المطلب الثاني

## القانون الموحد في إطار منظمة موائمة قانون الأعمال بأفريقيا

يعتبر القانون الموحد أهم أداة للإدماج القانوني، فالعمل الموحد هو تذكر جميع القواعد القانونية ذات الصلة اللازمة لتيسير الأعمال التجارية في الدول الأعضاء**(الفرع الأول)**، يتضمّن المعاهدة المنشئة لمنظمة تنسيق قانون الأعمال بإفريقيا تسعة قوانين موحدة مصادق عليها، القانون التجاري العام، الشركات التجارية ومجموعات المصالح الاقتصادية،قانون

1-حاج عيسى بثينة، المرجع السابق، ص 89.

2-موكة عبد الكريم، المرجع السابق، ص 17.

3-حاج عيسى بثينة، المرجع السابق، ص 89.

المعاملات المضمونة، قانون تسوية الديون، قانون الإعسار، قانون التحكيم، موائمة المحاسبة المؤسسة، وعقود نقل البضائع،وقانون الشركات التعاونية(**الفرع الثاني**)[1].

## الفرع الأول

## تعريف القانون الموحد

عملية توحيد القواعد القانونية تعود إلى سنوات عديدة، ففي عام 1900 انعقد المؤتمر الدولي للقانون المقارن في "باريس"والذي يعتبر تاسيس لعلم جديد هو علم القانون المقارن،وقد تحمّس بعض الفقهاء لهذا العلم الجديد منذ نشاته، حتى سنة 1920 أو سنة 1925، واعتبروا أن مضمونه أو هدفه الكشف عن القانون التشريعي المشترك لمجموعة كبيرة من الشرائع المتقاربة، فالقوانين الوضعية تصبح المادة الأولية التي يبحث فيها القانون المقارن لكي يستخلص منها كيان نظام قانوني متكامل يعتبر نموذجا لقانون مشترك للإنسانية المتحضرة تقتدي به كل التشريعات الوطنية، و بهذا يمكن أن نصل في النهاية إلى توحيد القوانين بين بلاد العالم المتحضرة[2].

–إن تعبير التوحيد في مفهوم القانون أوسع وأشمل من معناه لدى علماء اللغة والسياسة، فهو حاصل توحيد القواعد الموضوعية في القوانين الأجنبية،ونقول أيضا أنها نتيجة لتوحيد القانون الدولي لأحكام المسائل التجارية بين القوانين الخاصة المتقاربة بين دول العالم المتحضرة، لتكوين كيان لنظام قانوني متكامل،لذلك فإنّ تغيير توحيد قانون التجارة الدولية يؤدي أما إلى توحيد القواعد الموضوعية للعلاقة القانونية، أو إلى توحيد قاعدة

---

1–انظر الموقع الإلكتروني:

https://ar.wikipedia.org/w/index.php?Title= (نظام) _أوهادى&oldid=60985966

2–هيبة نجود، المرجع السابق، ص 888.

الإسناد في شأن تحديد القانون الواجب التطبيق على البيع التجاري الدولي. ومن أهم أشكاله في مجال القانون التجاري الدولي وجود قواعد موحدة للتعاقد تتبعها الأطراف المختلفة وتضع الدول في معاملاتها في الوقت الحاضر، وتكريس قواعد موحدة في شكل النموذجي للعقد الدولي[1].

-إذن فتوحيد القانون يقوم على وضع قواعد قانونية مشتركة ومناسبة للعلاقات التي تتخطى الحدود، أو التي ينتمي أطرافها إلى أنظمة قانونية مختلفة أي بين دول ولكن التوحيد لا يكون مقبول ألا إذا أخذ في اعتباره القواعد المعمول بها في مختلف البلدان والسعي إلى تقريب بينها والعثور على الحلول المتوسطة التي وإن كانت لا ترضي كل دولة رضاء كاملا فإنها لا تتطلب منها تضحية كاملة بتشريعها الوطني[2].

ويمكن تعريف القانون الموحد على أنّه كلّ وسيلة قانونية من شأنها أن تطبّق بشكل مماثل في عدّة دول، أو من شأنها أن تقوم مقام القوانين الوطنية، وهو يسجّل ضمن الوسائل الدولية، أو هو مجموع الأحكام التشريعية المتبناة من قبل الدول بالإرادة المشتركة لإخضاع بعض العلاقات القانونية إلى نفس الأحكام والقواعد[3].

1-عثماني وهيبة، دور المنظمات الدولية في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية، مذكرة ماستر في لقانون الاقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة طاهر مولاي، سعيدة, 2014- 2015، ص 28.

2-هيبة نجود، المرجع السابق، ص 888.

3-HUON Pheaneath, op.cit.p 1.

## الفرع الثاني

## أهمّ القوانين الموحدة التي تمّ تبنيها في إطار

## منظمة موائمة قانون الأعمال في إفريقيا

–يتم إعداد القوانين الموحدة من قبل الأمانة العامة بالتشاور مع الدول الأطراف، تكون محل مداولات ثم يقرها مجلس الوزراء بعد استشارة محكمة العدل والتحكيم[1]. تدخل حيز التنفيذ بعد 90 يوما من اعتمادها ما لم ينص القانون نفسه على شروط محددة لدخولها حيز التنفيذ. هناك قوانين موحدة تم تبنيها بين عامي 1997 و2013 ويمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات: الأولى الأنشطة التجارية، والثانية التسجيل والمحاسبة التجارية، فيما يتعلق بالثالثة تسوية المنازعات واسترداد الديون.

### أولا: الأنظمة الموحدة المتعلقة بالنشاط التجاري

#### 1 – قانون التجارة العامة:

يشكّل قانون التجارة العامة أحد الابتكارات الثلاثة الأولى لمنظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا وهو يحتوي على 289 مادة. يتعامل مع وضع التاجر أو يبتكر بوصفة طبية مدتها خمس سنوات[2]، وينظم كذلك القرض العقاري والسجل التجاري ويبتكر أيضا من خلال التسجيل الإلزامي للأوراق المالية المنقولات. وينظم أيضا البيع التجاري في إدخال الأحكام

1–انظر الموقع الإلكتروني :

https://www.juriafrica.com/lex/art-6-traite-ohada-3046.htm

2–HADDOUM Kamel ,op .cit. p p178-179

الرئيسية لاتفاقية فيينا من عام 1980 بشأن البيع الدولي للبضائع، دخل حيز التنفيذ في 1 جانفي1998.

**2-القانون الموحد لتنظيم الأوراق المالية:**

يتضمن 151 مقالا تتعامل مع الأوراق المالية الشخصية أكثر من الحقيقي فيما يتعلق بالأوراق المالية الشخصية، القانون مبتكر من خلال اعتبار الكفالة مشتركة ومتعددة. دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 1998.

**3-القانون الموحد المتعلق بعقد النقل البضائع عن طريق البر:**

يحتوي على 31 مقالا ويتعامل فقط مع نقل البضائع عن طريق البر، سواء كانت وطنية أو دولية، شرط أن يقع مكان الاستسلام أو التسليم أراضي دولة عضو لمنظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا أو في دولتين منهم واحد على الأقل عضو في منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا. دخل حيز التنفيذ 1 جانفي 2004.

## ثانيا: القوانين الموحدة المتعلقة بالسجل والمحاسبة التجارية:

**1 – القانون الموحد الخاص بقانون الشركات التجارية ومجموعة المصالح الاقتصادية:**

هو أطول قانون موحد انه يحقق كل شيء لمجرد توحيد القانون والفقه الدول الأطراف. يقارن بالتأكيد مع الأعمال الموحدة الأخرى الذي يعطي القليل من المكان للتشريع الوطنية بسبب التنظيم الدقيق والمفصل من أحكامه، ولكن أيضا من طبيعة النظام العام لأغلب هذه الأشياء يساهم في التكامل الاقتصادي لمنظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا[1]. هذا هو

1 -HADDOUM Kamel,op.cit. p p ,180-181.

التشريع الحديث الشركات التي يتجلى في الاستخدام الإجباري للتسجيل، حماية الأقلية من المساهمين والأطراف الثلاثة وزيادة دور المدقق القانوني. كما دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 1998، وهو يتألف من 4 أجزاء: أحكام جزائية ونهائية وانتقالية. يجب التأكيد على أن الطابع التجاري للشركة يتحدد من خلال شكلها أو موضوعها. انه يحفظ أيضا الشكل الكلاسيكي للشركات من خلال ابتكار في مسائل مؤسسة المجتمع من خلال التكريس شركة ذات عضو واحد.

**2 – القانون الموحد الخاص بالجمعيات التعاونية:**

هذا هو تاسع قانون موحد وآخرها المعتمد في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في يومي 13 و14 ديسمبر 2010.

**3 – القانون الموحد المتعلق بتنسيق حسابات الشركات:**

انه قانون محاسبة حقيقي يتألف من 131 مقالات تتناول المبادئ الرئيسية المطبقة على العمليات السجلات المحاسبية، وفقا للمبادئ الرئيسية المحاسبة مثل مبدأ الحيطة دخلت حيز التنفيذ 1 جانفي 2009 للحسابات الشخصية للشركات و1 جانفي 2002 للحسابات المجمعة والحسابات الموحدة[1].

1 – ISSA– SAYEGH Joseph, Jacqueline LOHOUES –OBLE, OHADA– harmonisation du droit des affaires, op. cit, p p 129–132

## ثالثا: القوانين الموحدة المتعلقة بتسوية المنازعات واسترداد الديون:

### 1 – القانون الموحد الخاص بالتحكيم:

يحتوي على مجموعة من القواعد التي تأخذ في الاعتبار تطور التحكيم على المستوى الدولي ونطاقها، واتفاقية التحكيم، وتكوين هيئة التحكيم، وقرار التحكيم، وممارسة الاستئناف والاعتراف بحكم التحكيم وتنفيذه القسري في إطار إجراء تنفيذي، دخلت حيز التنفيذ في 11 جوان 1998.

### 2 – القانون الموحد المتعلق بتنظيم إجراءات الاسترداد المبسطة وإجراءات التنفيذ:

يتألف هذا القانون من 338 مادة ويتعامل مع إجراءات التحصيل المبسطة التي هي أمر الدفع وأمر التسليم أو الإرجاع. كما تناول وسائل التنفيذ[1]، وقد دخلت هذه القواعد حيز التنفيذ بتاريخ10 جويلية 1998.

### 3 – القانون الموحد بشأن تنظيم الإجراءات الجماعية وتسوية الالتزامات:

يتعامل مع الشركات التي تواجه صعوبات، ويضع ثلاثة إجراءات التي تنطبق على الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين بموجب القانون الخاص، هذه هي اللائحة المنع والحراسة القضائية وتصفية الممتلكات بعد وقف المدفوعات، دخلت حيز التنفيذ 1 جانفي 1999[2].

1 – ISSA– SAYEGH Joseph, Jacqueline LOHOUES –OBLE, OHADA– harmonisation du droit des affaires, op cit, p. –133

2 – HADDOUM Kamel, op.cit, pp. 181–182.

# خاتمة

# خاتمة

يعتبر موضوع توحيد قواعد قانون التجارة الدولية من بين المواضيع الشائعة نظرا لصعوبة تحقيق عملية التوحيد، إلاّ أنّ هناك مبادرات من بعض الهيئات المختصة من أجل الوصول إلى وضع قواعد مستقلة تهتم بكل ماله علاقة بمعاملات التجارة الدولية إلا أنها لم تتوصل إلى الهدف المراد و بالرغم من جميع الجهود الراسية إلى توحيد قواعد التجارة الدولية كانت غير كافية للوصول إلى التوحيد و ذلك راجع لاختلاف الأنظمة السياسية والاجتماعية من جهة واختلاف المصالح و الأهداف من جهة أخرى، ومحاولات الدول النامية في حماية اقتصادها عن طريق وضع شروط أكثر صرامة في تشريعاتها الوطنية باعتبارها الطرف الضعيف في العقود.

كما أن أغلب عقود التجارة الدولية تكون فيها الدول المتقدمة هي المسيطرة باعتبارها الطرف ألحصري الذي يقدم الخدمة أو الذي يسوق السلعة الشيء الذي يجعلها الطرف الوحيد المستفيد من أحكام التوحيد.

ومن خلال دراستنا لموضوع توحيد قواعد التجارة الدولية وفي حدود دراستنا لهذا المبحث استطعنا أن نخرج بجملة من النتائج والتوصيات نوردها في النقاط التالية:

– الالتزام بأصول قانونية واحدة تعتبر كحد أدنى لمبادئ قانونية عالمية تساعد تدريجيا على إلغاء الحدود بالنسبة لحرية انتقال السلع، ومن أهم هذه الأصول الاعتراف بمبدأ حرية التعاقد في جميع القوانين الوطنية في نطاق التجارة الدولية سواء منهم من ينتمي إلى دول نظام الاقتصاد المخطط أي الدول الاشتراكية أو إلى دول السوق الحر أي الدول الرأسمالية.

يجب أن يراعي عند وضع الشروط العامة أو العقود النموذجية أن توضع بطريقة تضمن حماية مختلف المصالح المعنية.

. مناقشة المشاكل المتعلقة بالتجارة الدولية بواسطة مندوبين أو مؤهلين فنيا لذلك.

كما توصلنا إلى استنتاج بأن عدم توحيد قواعد وأحكام التجارة الدويلة يؤدي إلى اختلاف ظاهر عند التعامل به،هذا ما يستدعي اللجوء من جديد إلى التعامل بمنهج تنازع القوانين وهذا ما يتناقض مع الهدف الرئيسي لوجود قانون التجارة الدولية، وهو تطبيق قواعد وأحكام موحدة على مختلف المعاملات التجارية الدولية بشكل مباشر دون أي تنازع. وأمام تعدد أساليب وطرق توحيد القانون بصفة عامة، فإنه من الضروري اختيار أسلوب فعال ومناسب لضمان توحيد قواعد قانون التجارة الدولية دون أي تضييع للوقت والجهد في طرق وأساليب غير فعالة، لذا لابد من تقييم هذه الأساليب لمعرفة أفضلها وأنسبها لتحقيق التوحيد المنشود.

ورغم كل ما قدمته أعراف التبادل التجاري الدولي والقواعد المستقلة للمؤسسات المعنية بالتجارة الدولية، وأحكام محاكم التحكيم الدولية والاتفاقيات الدولية من مساعدات جليلة لتطور قانون التجارة الدولية رغم اختلاف قوانين الأعمال العامة من دولة لأخرى، الأمر الذي ساعد على محو الكثير من تأثير الاختلاف الثقافية،إلاّ أنّه يمكن القول أنّ توحيد القوانين لم يشمل حتى الآن سوى بعض المجالات الهامشية،ولم يقترب من مجال القانون الخاص أو المجال القضائي كما لا يزال القضاة الوطنيون يفتقرون إلى الخبرة بالقوانين الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن القانون الموحد لا يزال شيئا غريبا لم يألفه الأفراد، ولا يزال القانون الدولي الخاص يمثل عقبة أمام المحامين اللذين يجدون صعوبة في تقديم معلومات وافية عنه باعتباره قانونا أجنبيا، ناهيك عن باقي أفراد الشعوب الذين يجهلون أوضاعهم.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع:

## I. باللغة العربية

**أولا: الكتب:**

**1**-أحمد السعيد الزرقد، أصول قانون التجارة الدولية (البيع الدولي للبضائع)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2006 .

**2**-جاسم محمد زكريا، الوجيز في العقود الدولية، الطبعة الأولى، جامعة الشام الخاصة،عمان 2021.

**3**-عمر سعد الله، قانون التجارة الدولية النظرية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

**4**-شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

**5**-عدنان بن صالح العمر، حسني صالح عمارين، الأصول القانونية للتجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 2017.

**6**-محمود فياض، المعاصر في قوانين التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2012.

**ثانيا: الرسائل والمذكرات الجامعية:**

**أ-رسائل الدكتوراه:**

**1**-بلاش ليندة، إخضاع العقد الدولي للقواعد الموضوعية، أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2017.

**2**-مباركي توفيق ميلود، مساهمة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في إعداد قواعد قانون التجارة الدولية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون الأعمال المقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2019.

**ب-مذكرات الماستر**

**1**-حاج عيسى بثينة، أهمية وسبل توحيد قواعد التجارة الدولية، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي, 2009-2010.

**2**-درقة سعاد، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2013-2014.

**3**-عثماني وهيبة، دور المنظمات الدولية في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية، مذكرة ماستر في القانون الاقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة 2014-2015.

**ثالثا: المقالات:**

**1**-أحمد مهدي السيد شاهين، "ماهية مبادئ معهد "روما" المتعلقة بعقود التجارة الدولية "المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص"، مجلة مخصصة في الدراسات والبحوث القانونية, المجلد11،العدد4 ، 2022 ،ص ص 1021-1044.

https://jlaw.journals.ekb.eg/aeticle-221257-6d3321aa8bf8dc20fè42140ff77ca5d9.pdf

**2**-أكرم محمد حسين،"التأجير التمويلي وفقا لقانون "يونيدروا" النموذجي للتأجير لعام 2008"، المجلد 16، العدد 2، مجلة المفكر، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق, 2021، ص ص 31-56.

https://www.asgp.cerist.dz/en/article/176319

**3**-التامر يوسف، "دور معهد "يونيدروا" في خلق وتوحيد قواعد القانون التجاري الدولي"، مجلة القانون والأعمال الدولية، جامعة الحسن الاول، المغرب ،2018، ص ص 1-58.

https://www.droitetenterprise.com/?p=13019

**4**-حاسي جهاد، على فتاك، "التنظيم القانوني للعقود النموذجية في قانون التجارة الدولية بالتطبيق على قواعد االيونيدروا"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد 4، الجزائر، 2020، ص ص 886-904.

**5**- قدة حبيبة، "الجهود الدولية الزامية لتوحيد قانون التجارة الدولية"، العدد 18، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2018، ص ص 339-352.

**6**-عيساني طه، عبد الله فوزية،"الأحكام التي أقرتها قوانين الأونيسترال النموذجية لتنظيم المعاملات الإلكترونية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد،2023،ص ص 208-223.

**7**-ماديو ليلى، "عدم فعليّة الاتفاقيات الدولية الموحدة لقواعد قانون التجارة الدولية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني"، المجلة 12، العدد 1،جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2021، ص ص 431-451.

**8**-موسى خليل متري، "توحيد القواعد القانونية للتجارة الدولية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، 2012، ص ص 143-164.

**9**-هيبة نجود،"قراءة في أساليب توحيد قواعد قانون التجارة الدولية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 3 ، 2021، ص ص 886-904.

## رابعا:الوثائق

**1**-وفق ما جاء في المادة 20 من النظام الأساسي للمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص.

https://www.unidroit.org/arabic/presentation/statute-arabic.pdf

**2**-قانون الاونيسترال بشأن الإعسار عبر الحدود مع دليل الاشتراع والتفسير، الأمم المتحدة، نيويورك, 2014.

https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/1997-model-law-insol-20…

**3**-دليل الاونيسترال، حقائق أساسية عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الأمم المتحدة، "فيينا"، 2013.

https://uncitral.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/12-57489-guide-to-uncitral-a.pdf

**خامسا : المطبوعات**

**1**-عبد الكريم موكة، محاضرات في قانون التجارة الدولية، ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر، كلية الحقوق، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل ، 2015-2016.

**2**-قانون لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية النموذجية للتحويلات الدائنة الدولية (1992)،

https://uncitral.un.org/ar/texts/payments/modellaw/credit_transfers

**3**-

https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce/modellaw/electronic_signatures

**4**-قانون الاونيسترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية(1996)

https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce/modellaw/electronic_commerce

**5**-https://www.unidroit.org/fr/instruments/franchisage/loi-type/presentation/

**6**-مقدمة قانونية لمبادئ "اليونيدروا" القانونية لتنظيم العقود التجارية الدولية

-http://www.areejhamadah.com/NewsDetails/74

**7**-https://ar.wikipedia.org/w/index.php?Title=أوهادى_(نظام)&oldid=60985966

## II. باللغة الفرنسية

### A- Ouvrages :

1-ISSA-SAYEGH Joseph,LOHOUES-OBLE Jacqueline، OHADA-Harmonisation du droit des affaires, Editions BRUYLANT,BRUXELLES ,2002.

2-MOULOUL Alhousseini, comprendre l'organisation pour l'harmonisation en Afrique du droit des affaires (OHADA), 2éme Edition,UNIDA, Paris,2008

3-TIGER Philippe, Le droit des affaires en Afrique (OHADA), Que Sais-Je, Paris, 1999.

### B- Thèses et Mémoires :

1- HERVIS MIKPON Houe, « l'ordre juridique communautaire OHADA et les enjeux d'intégration du droit des affaires, thèse de doctorat en droit privé, Université De Perpignan via Domitia,
file:///C:/Users/MICROMEDIA/Downloads/THESE_MIKPONHOUE_2016.pdf.

2- HUON Pheaneath, Droit uniforme en droit du commerce international, Mémoire de Master en Droit des activités de l'entreprise, Université Lumière Lyon 2, 2005

https://www.memoireonline.com/01/08/866/droit-uniforme-droit-commerce-international.html.

**C- Articles :**

**1**- CABRILLAC Rémy, « L'OHADA : présentation générale », RJOI, N° 11, 2010, pp8-15.

**2**- HADDOUM Kamel, « Une approche régionale de l'harmonisation Du droit des affaires : l'exemple de l'OHADA », Annales de l'université d'Alger, Volume 27, N°1, 2015, pp 171-202.

**3**- KAGISY **E**mmanuel, « Environnement institutionnel des affaires en Afriques : contexte et structure d'harmonisation du droit OHADA »,
file:///D:/Environnement%20institutionnel%20des%20affaires%20en%20Afrique.pdf; pp 1-20.

**4**- ETIENNE.Nsie, « La cour commune de justice et d'arbitrage » Revue Internationale de Droit Comparé, N° 828, 1998, p p 308-323

**5**-SAWADOGO Filiga Michel, « Les actes uniformes de l'OHADA : aspects techniques généraux », revue burkinabé de droit, n° 39-40, n° spécial. https://www.ohada.com/documentation/doctorine/ohadata/D-05-40.html

**6**-PAILLUSSEAU Jean, « L'acte uniforme sur le droit des sociétés », petites affiches, N°205, du 13 octobre 2004.

7-PAILLUSSEAU Jean, « Le droit de l'OHADA, un droit très important et original », la semaine juridique n° 44 du 28 octobre 2004 supplément n°5.

8-Gilles Cistac, « L'intégration juridique dans « tous » ses états : SADC et OHADA », Actes de la Conférence Internationale sur « Harmonisation du Droit commercial et ses avantages pour les investissements Chinois en Afrique », Université de Macao, Faculté de Droit, 27 novembre 2007.

9- MBAYE Kéba, « L'historique et les objectifs de l'OHADA » petites affiches, N°205, du 13 octobre 2004.

**D-Traitè ohada modifiè par le traitè de Quèbec du 17 octobre 20008 :**

**1**-https://www.juriafrica.com/lex/art-27-traite-ohada-3067.htm

**2**-https://www.juriafrica.com/lex/art-6-traite-ohada-3046.htm

**E-TEXEES**

**3**-Réglement de procédure de la cour commune de justice et d'arbitrage du 18 avril 1996(J.O.de l'OHADA du 1er NOV.1997, n°4.

http://biblio.ohada.org/pmb/opac_css/doc_num.php?explnum_id=1135.

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| مقدمة: | 01 |
| **الفصل الأول:**<br>**المنظمات الدولية الحكومية الفاعلة في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية** | 04 |
| المبحث الأول : المنظمات الدولية الحكومية(العالمية ذات البعدالعالمي) | 06 |
| المطلب الأول : لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي | 06 |
| الفرع الأول :تعريف لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي | 07 |
| الفرع الثاني : نشأة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي | 10 |
| الفرع الثالث:أهداف لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي | 12 |
| المطلب الثاني : المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص | 14 |
| الفرع الأول : تعريف المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص | 14 |
| الفرع الثاني : نشأة المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص | 16 |
| الفرع الثالث:أهداف المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص | 18 |
| المبحث الثاني:منظمة موائمة قانون الأعمال في إفريقية كمنظمة دولية حكومية إقليمية (ذات بعد إقليمي) | 20 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول :نشأة منظمة موائمة قانون أعمال في إفريقيا وأهدافها | 21 |
| الفرع الأول : نشأة منظمة موائمة قانون الأعمال في إفريقيا | 21 |
| الفرع الثاني : أهداف منظمة موائمة قانون الأعمال في إفريقيا | 23 |
| المطلب الثاني :هياكل منظمة موائمة قانون الأعمال في إفريقيا | 24 |
| الفرع الأول :مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء | 25 |
| أولا مؤتمر رؤساء الدول والحكومات | 25 |
| ثانيا مجلس الوزراء | 25 |
| الفرع الثاني : الأمانة العامة لموائمة قانون الأعمال في إفريقيا | 28 |
| الفرع الثالث:المدرسة الإقليمية العليا للقضاء | 30 |
| الفرع الرابع:محكمة العدل والتحكيم المشتركة | 31 |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثاني:**<br>**أساليب توحيد قواعد قانون التجارة الدولية في إطار المنظمات الدولية الحكومية** | **33** |
| **المبحث الأول : الأساليب العامة لتوحيد** | **35** |
| **المطلب الأول :التوحيد بواسطة إتفاقية الدولية** | **35** |
| **الفرع الأول :الاتفاقية التي تم إعدادها في إطار منظمات الدولية** | **36** |
| **الفرع الثاني :مدى فعالية أسلوب الإتفاقية الدولية** | **41** |
| **1-الطابع الإختياري للإتفاقيات الدولية** | **41** |
| **2-عدم المصادقة على الإتفاقيات** | **42** |
| **3-عدم دخول الإتفاقيات حيز التنفيذ** | **43** |
| **4-الإختلاف بشأن تفسير الإتفاقيات** | **44** |
| **المطلب الثاني :التوحيد بواسطة القوانين النموذجية** | **45** |
| **الفرع الأول :تعريف القوانين النموذجية** | **45** |
| **الفرع الثاني :أهم القوانين النموذجية** | **49** |
| **اولا-قانون لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود مع دليل الإشتراع و التفسير** | **49** |
| **ثانيا- قانون لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري النموذجي للتوفيق التجاري الدولي مع دليل إشتراعه و إستعماله** | **50** |

| | |
|---|---|
| ثالثا- قانون لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري النموذجي للتحكيم التجاري الدولي | 50 |
| رابعا- قانون لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية(1992) | 51 |
| خامسا- قانون لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (1996) | 51 |
| سادسا- قانون لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري النموذجي بشأن توقيعات الإلكتروني(2001) | 52 |
| سابعا- قانون لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري بشأن المعاملات المضمونة لسنة2016 | 53 |
| ثامنا-قانون المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص النموذجي للتأجير المؤرخ في 13نوفمبر2008 | 53 |
| تاسعا- قانون المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص النموذجي حول نشر المعلومات في مواد الفرنشيز لسنة 2002 | 54 |
| المبحث الثاني:الأساليب الخاصة للتوحيد | 55 |
| المطلب الأول :مبادئ عقود التجارة الدولية الموحدة في إطار المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص | 55 |
| الفرع الأول: تعريف مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص | 56 |
| الفرع الثاني :إعداد مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص المتعلقة بعقود التجارة الدولية | 58 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثالث :خصوصية مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص | 60 |
| المطلب الثاني :القانون الموحد في إطار منظمة موائمة الأعمال بإفريقيا | 61 |
| الفرع الأول:تعريف القانون الموحد | 62 |
| الفرع الثاني:أهم القوانين الموحدة التي تم تبنيها في إطار منظمة موائمة قانون الأعمال بإفريقيا | 64 |
| 1-الأنظمة الموحدة المتعلقة بالنشاط التجاري | 64 |
| 2-القوانين الموحدة المتعلقة بسجل و المحاسبة التجارية | 65 |
| 3- القوانين الموحدة المتعلقة بتسوية المنازعات و إسترداد الديون | 67 |
| الخاتمة | 68 |
| قائمة المراجع | 71 |
| الفهرس: | 80 |

**الملخص**

يتطلب توحيد قواعد قانون التجارة الدولية جهودا ووسائل معتبرة، الأمر الذي جعل المنظمات الدولية الحكومية هي التي تتكفّل بهذه المهمّة. وتنقسم هذه المنظمات الدولية الحكومية إلى منظمات دولية عالمية، ومنظمات دولية إقليمية. اتبعت هذه الأخيرة أساليب متعددة للتوحيد، من اتفاقيات دولية وقوانين نموذجية وقوانين موحّدة. وأمام تعدّد أساليب التوحيد هذه، يجب اختيار الأسلوب الأكثر ملاءمة لضمان فعّالية عملية التوحيد. لكن، رغم الجهود المبذولة من قبل هذه المنظمات، فإنها لم تصل إلى التوحيد الكلّي لهذه القواعد، وذلك بسبب اختلاف الأنظمة السياسية والاجتماعية للدول، فلم يشمل التوحيد إلاّ بعض مجالات القانون. كما بقيت القواعد الموحدة صعبة التطبيق لاختلاف تفسيرها من جهة، ولقلّة خبرة القضاة والمحكّمين في هذا المجال من جهة أخرى.

**الكلمات المفتاحية:**

**المنظمات الدولية الحكومية، أساليب التوحيد، قواعد قانون التجارة الدولية.**

**Résumé :**

L'unification des règles du droit du commerce international nécessite des efforts et des moyens considérables, ce pourquoi cette tâche a été confiée aux organisations gouvernementales internationales. Ces organisations intergouvernementales sont divisées en organisations internationales mondiales et organisations internationales régionales.Ces dernières ont suivi de multiples méthodes d’unification, notamment des accords internationaux, des lois types et des lois unifiées.Face à ces multiples méthodes d’unification, il faut choisir la méthode laplus appropriée pour garantir l’efficacité du processus d’unification.

Cependant, malgré les efforts déployés par ces organisations, elles ne sont pas parvenues à une unification complète de ces règles, en raison des différences entre les systèmes politiques et sociaux des pays. L'unification n'a porté que sur certains domaines du droit. Les règles unifiées restent également difficiles à appliquer en raison de leurs interprétations différentes d'une part, et du manque d'expérience des juges et des arbitres dans ce domaine, d'autre part.